الذهاب إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية روحاني والبرنامج النووي الإيراني

محمد فوزي علي (*)

الملخص

شكل انتخاب حسن روحاني فرصة لتغيير طبيعة العلاقة بين إيران والغرب، على أن هذه الفرصة يجب مقاربتها بواقعية ووعي بمحددات السياق السياسي الإيراني.

إن الانتصار الذي حققه روحاني يعبر عن ائتلاف واسع من المصالح التي جمع بينها قاسم مشترك من الكراهية والرفض للرئيس السابق محمود أحمدي نجاد وسياساته. ولاشك أن المرشد الأعلى علي خامنئي لم يكن أمامه من خيار سوى الرضوخ لحالة الغضب العارمة التي اجتاحت الشارع الإيراني جراء الأزمة السياسية والاقتصادية التي لفت البلاد.

ومع التغير الإيجابي الذي حمله خطاب روحاني في التعاطي مع السياسة والمجتمع، فقد بدا أن هناك عملية تحول متسارع في توجهات السياسة الإيرانية التي أصبح أحد محاورها الرئيسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر الدفع في اتجاه تخفيف العقوبات الدولية على إيران.

وقد انعكس هذا في التوجهات الواقعية التي بدأ في تبنيها مجموعة النخبة الممسكة بملف السياسة الخارجية في إدارة روحاني وعلى رأسها وزير الخارجية الجديد جواد ظريف، والمضي قدما من أجل التوصل إلى جدول زمني طموح لحل الأزمة النووية.

وفي الرابع عشر من يوليو تموز من العام 2015، وبعد عشرين شهرا من المفاوضات الشاقة، توصلت إيران ومجموعة السداسية الدولية – والتي تضم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا – إلى اتفاق للحد من قدرة إيران على إنتاج سلاح نووي مقابل رفع العقوبات المفروضة على إيران. وبعد أن أكَّدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد أوفت بالتزاماتها، تم رفع جميع العقوبات المرتبطة بالنشاط النووي الإيراني من قِبَل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في السادس عشر من يناير من العام 2016.

الكلمات المفتاحية: إيران – روحاني – البرنامج النووي – الولايات المتحدة – مجموعة السداسية الدولية.

(*) مدرس بقسم اللغات الشرقية وآدابها، كلية الآداب، جامعة عين شمس

muhammad.fawzy@art.asu.edu.eg

Going into Negotiations in Order to Reach Rawhani's Compromise and Iran's Nuclear Program

Muhammad Fawzy Ali

Abstract

The election of Hassan Rouhani constitutes an opportunity to change the nature of the relationship between Iran and the West, but it is one that must be approached realistically and with an eye on the domestic determinants.

His victory represents a broad coalition of interests who share a dislike of former President Mahmoud Ahmadinejad and his policies. In effect, Supreme Leader Ali Khamenei has had to bow to the demands of a 'baronial revolt', aggravated by the political and economic crisis engulfing the country.

For all the positive change in tone towards politics and society, Iran's immediate policy is being directed towards economic stabilisation through sanctions relief.

This has been reflected in a new realism within the foreign-policy establishment, led by new Foreign Minister Javad Zarif, with an ambitious timeline for a solution to the nuclear crisis.

On 14 July 2015, after 20 months of arduous negotiations, Iran and the P5+1, comprised of the United States, Russia, China, France, Great Britain and Germany, reached an agreement to limit Iran's ability to produce a nuclear weapon in exchange for easing sanctions. After the IAEA confirmed that Tehran has fulfilled its obligations, all nuclear sanctions were lifted by the UN, the EU and the United States on 16 January 2016.

Keywords: Iran, Rouhani, Nuclear Program, United States, The P5+1.

مقدمة

حمل انتخاب حسن روحاني رئيسا لإيران في يونيو حزيران من العام 2013 مفاجأة للكثيرين. وبينما يميل العديد من المحللين إلى اعتبار روحاني إصلاحيا، إلا أنه في حقيقة الأمر أقرب إلى أن يكون واقعيا حذرا أو براغماتيا. وهذا ما تنبئ عنه خلفيات روحاني في الجهاز البيروقراطي للجمهورية الإيرانية، فهو لم يكن محافظا متشددا أو إصلاحيا، إلا أنه كان إلى حد كبير يمتلك تصورا عمليا لرؤية محافظة تسعى إلى إنجاز أهداف النظام السياسي الإيراني وفق شروط أكثر واقعية.

ومن ناحية أخرى، فقد كان روحاني يريد فتح صفحة جديدة في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، والتوصل إلى تخفيف العقوبات المفروضة على بلاده، والحيلولة دون توجيه ضربات عسكرية إلى إيران، والانفتاح على نحو أكبر على العالم الخارجي، لكن تحقيق هذه الأهداف لم يكن بالأمر الهين، كما أنه كان من الصعب إنجاز هذه التحولات في إطار السياق الداخلي والخارجي للجمهورية الإيرانية.[1]

وقد لاحت أولى بوادر التحول نحو التوجهات الانفتاحية مع تسلُّم روحاني مهام منصب الرئاسة وتبني فتح قنوات للاتصال مع الغرب. هذا بالإضافة إلى توجيه إشارات إيجابية إلى الولايات المتحدة من قِبَل روحاني والقوى السياسية الداعية للتهدئة مع الغرب، بعد ثماني سنوات من حكم المحافظين الراديكاليين وبعد تفاقم الأزمات الناجمة عن العقوبات القاسية المفروضة على البلاد بسبب برنامجها النووي. وكانت العقوبات قد شملت حظرا على صادرات النفط الإيراني ومقاطعة المصارف الإيرانية. وكان للعقوبات التي فُرضت خلال السنوات الثماني السابقة على تولي روحاني للسلطة عواقب وخيمة على المواطن الإيراني وعلى مجمل الأوضاع الاقتصادية، على نحو جعل الشارع الإيراني يتطلع إلى قوى سياسية يكون بمقدورها تحريك المياه الراكدة وتبني سياسات جديدة تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد وانفتاح إيران على العالم من جديد.[2]

وبفضله خلفيته وخبراته السابقة، فقد كان روحاني في الواقع في وضع فريد يمكنه من رأب الصدع داخل المؤسسة الحاكمة والدخول في مفاوضات مع المجتمع الدولي. فقد عمل كأمين عام وممثل للمرشد الأعلى للثورة في المجلس الأعلى للأمن القومي ما بين عامي 1989 – 2005. كما أنه يتمتع بعلاقات طيبة مع مختلف ألوان الطيف السياسي بدءا من الأطراف الفاعلة في أقصى اليمين وحتى الإصلاحيين

البارزين. ودوليا، فقد كان يُعرَف بوصفه الرجل الذي توصَّل إلى اتفاق مع الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) في نوفمبر تشرين الثاني من العام 2004، تعهدت إيران بموجبه بتعليق مؤقت لأنشطتها لتخصيب اليورانيوم وتوقيع البروتوكول الملحق بمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي (اتفاق باريس)، وإن كان النظام الإيراني قد تراجع لاحقا عن تنفيذ التزاماته بذريعة عدم توازن الاتفاق.[3]

وبالمطلق، فقد فتح فوز روحاني في الانتخابات الرئاسية الإيرانية نافذة أمل لتخفيف حدة التوتر بين إيران والغرب بشأن الملف النووي المتأزم.[4] فمنذ تولى روحاني السلطة في الرابع من أغسطس آب من العام 2013، بدا الموقف الإيراني بشأن المسألة النووية وقد اتسم بدرجة معقولة من المرونة.[5]

فلأكثر من عقد من الزمن، سعت القوى الغربية إلى التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض تتخلى إيران بموجبه عن طموحاتها النووية العسكرية، إلا أن إيران قد أبت إلا الاستمرار في تطوير قدراتها النووية العسكرية دون أن يكلفها ذلك كلفة سياسية عالية. ولم تفلح المفاوضات في لعب دور يذكر في إثناء إيران عن تنفيذ ما كانت تخطط له متلاعبة بالطرف الآخر على طاولة المفاوضات، وعلى مدار سنوات، نظرت إيران إلى المفاوضات كمصدر إزعاج، وأحيانا كعقبة، يتعين التغلب عليها في الطريق نحو تحقيق الهدف النهائي. وعندما كانت تذهب إيران إلى مائدة المفاوضات، فقد كان ذلك من أجل إظهار شكل من التعاون، بغية تجنب احتمال اتخاذ خطوات أكثر صرامة من قِبَل القوى الغربية ردا على التحدي النووي المتواصل القادم من إيران. إن المشاركة في المفاوضات – والتي يجب التفريق بينها وبين التفاوض من أجل التوصل اتفاق – قد ثبت في كثير من الأحيان أنها كانت وسيلة استخدمتها إيران ليس في تفادي الضغوط والعقوبات الغربية فحسب، بل أيضا في كسب الوقت من أجل المضي ببرنامجها النووي قدما.

إلا أنه مع تصاعد وتيرة العقوبات، أصبح لدى إيران أسباب ملموسة للتوصل إلى صفقة مع الغرب. فنتيجة لمعاناة إيران من التأثير المؤلم للعقوبات التي تم فرضها في غضون العام 2012، ردا على عدم مبالتها بالمطالب الغربية، بدأ النظام الإيراني يسعى إلى الذهاب إلى المفاوضات بغية التوصل إلى رفع العقوبات. وقد أسفر هذا عن الدخول في مفاوضات ظهرت خلالها حالة من التجاذب، فبينما طالبت مجموعةُ الـ «5+1» (هي مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهي الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين

بالإضافة إلى ألمانيا)، إيرانَ بتقديم تنازلات بشأن برنامجها النووي، كانت إيران ترغب في المقابل في رفع العقوبات المفروضة عليها.[6]

وعلى الرغم من إخلاص روحاني في مساعيه لإبرام اتفاق نووي، في ضوء إدراكه للكلفة السياسية العالية جدا لامتلاك إيران لسلاح نووي، فقد ظل الهجوم على الولايات المتحدة محورا رئيسا في موقف قوى ذات ثقل داخل النظام الإيراني، كانت ترى في تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة انتحارا سياسيا. فمنذ أزمة احتجاز الرهائن الأميركيين في طهران التي امتدت في الفترة من الرابع من نوفمبر تشرين الثاني من العام 1979 حتى العشرين من يناير كانون الثاني من العام 1981، أصبح العداء للولايات المتحدة جزءا أصيلا في التوجهات الأيديولوجية للنظام الإيراني وفي سياساته الخارجية. بحيث يشكل الإقدام على تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة خَصما خطيرا من الرأسمال الرمزي للنظام. وهو الشيء الذي عده جناح مؤثر في النظام الإيراني انتحارا سياسيا بكل ما تحمله الكلمة من معنى. ومن هنا جاءت معارضة هذا الجناح لمسار المفاوضات وسعيه لإيقافه بكل طريقة ممكنة.[7]

وكان على روحاني ليبني توافقا واسعا حول الملف النووي في إيران، أن يسعى إلى تهدئة المخاوف لدى المرشد الأعلى علي خامنئي والدوائر الرئيسة في الحرس الثوري. ففي حال تم إقصاء هؤلاء اللاعبين عن المعادلة الجديدة، فإنه سيكون بإمكانهم تقويض أي اتفاق كان من الممكن التوصل إليه. إلا أن الحاجة لكسب تأييدهم كان من شأنها أن تعقّد الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق يحظى بقبول الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية والكيان الصهيوني ودول الخليج العربي، وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل هناك بصيص أمل يلوح في الأفق، وهو أن اتفاقا يحظى بتأييد واسع من شأنه أن يُكتَب له الحياة والاستمرار.[8]

وكان في حسابات روحاني أن النتائج التي ستسفر عنها المفاوضات بشأن الاتفاق النووي بين إيران والقوى الدولية الكبرى سيكون لها تأثير حاسم في المعادلة السياسية الداخلية في إيران. فإذا نجح روحاني في التوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني وبالتالي تخفيف العقوبات بدرجة كبيرة، فمن شأن هذا أن يعزز نهج الاعتدال والتصالح مع المجتمع الدولي ويكسبه المزيد من التأييد الشعبي.

هذا في الوقت الذي كانت واشنطن تدرك فيه أن التردد في الاستجابة لانفتاح روحاني، سيؤثر سلبا على شرعيته ويعزز من موقف خصومه. وأن المرشد

الأعلى من ثَمَّ ربما سحب دعمه لروحاني، إذا ذهب روحاني بعيدا في انفتاحه على الولايات المتحدة والغرب دون الحصول على ضوء أخضر منه. على أن معظم التحليلات كانت تذهب إلى أنه من المستبعد أن يحدث مثل هذا السيناريو التصادمي، في ضوء أن روحاني في الكلمة الأخيرة هو ابن مخلص لنظام ولاية الفقيه الإيراني، كما أن جميع الأطراف داخل المؤسسة الإيرانية الحاكمة كانت في غاية الحرص على التوصل إلى إجماع سياسي حول مسألة المفاوضات تفاديا لحدوث صراعات داخلية عقيمة لن يكون هناك جدوى من ورائها.[9]

وتحاول هذه الورقة، في البداية، أن تسلط الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعقوبات التي فرضت على إيران منذ العام 2010، ثم بعد ذلك تنتقل إلى دراسة التقدم الذي شهدته المفاوضات بين القوى الغربية وإيران بشأن برنامجها النووي تحت قيادة الرئيس الجديد حسن روحاني وصولا إلى التوصل إلى اتفاق الرابع عشر من يوليو تموز من العام 2015، والذي نص على رفع العقوبات الأميركية والأوروبية بمجرد تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران تحترم التزاماتها بشأن ضمان الطابع السلمي للبرنامج النووى الإيراني، ثم دخول الاتفاق حيز التنفيذ في السادس عشر من يناير كانون الثاني من العام 2016.

إيران فوق صفيح ساخن: العقوبات تعزل إيران

"لقد فرضنا على إيران أقسى عقوبات في التاريخ. وهي بلا شك ذات تأثير فعال على الاقتصاد الإيراني". *الرئيس الأميركي باراك أوباما، 14 نوفمبر تشرين الثاني 2012.*

كان فرض عقوبات اقتصادية أكثر تشددا وشمولا من قِبَل الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية في القلب من الجهود الرامية إلى دفع إيران إلى الدخول في مفاوضات جادة حول برنامجها النووي. وقد تباينت التصورات حول العقوبات بين طرفي الخصومة بدرجة كبيرة. ففيما كان المسئولون الغربيون يرون في العقوبات مفتاحا للضغط على طهران لتقديم تنازلات دون اللجوء إلى القوة العسكرية، كانت النخبة الإيرانية – رغم اعترافها في نهاية الأمر بالتأثير القاسي للعقوبات الاقتصادية – ترفض التسليم أن فرض العقوبات سوف ينتج عنه تقديم تنازلات، وترى أن هدف القوى الغربية الحقيقي من فرض العقوبات هو إسقاط النظام لا تغيير سلوكه، لا سيما في ضوء السياسات الإكراهية الأخرى مثل اغتيال علماء نوويين إيرانيين والهجمات الإلكترونية على شبكات الحواسيب في المنشآت النووية الإيرانية.

وقد تشكل نظام العقوبات ضد إيران نتيجة لتراكم سياسات تبناها مجموعة من الفاعلين الدوليين، وقد مر هذا النظام بتطورات كبيرة على مدار أكثر من ثلاثة عقود، وتنوعت الجهات الفاعلة التي اشتركت في فرضه، كما كان هناك طيف واسع من الأهداف ترمي هذه الجهات إلى تحقيقه عبر الضغط على الإيرانيين. وكانت المحصلة النهائية مجموعة مروعة من الإجراءات العقابية أحادية الجانب أو متعددة الأطراف، والتي لم تستثن قطاعا مهما في الاقتصاد الإيراني، وقد ارتبطت هذه الإجراءات العقابية بالرغبة في تحقيق أهداف متعددة مثل: منع انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان، وإن ظلت بالأساس تهدف إلى وضع الجمهورية الإيرانية أمام خيار واضح وصريح ومباشر، وهو أن عليها الامتثال لمطالب المجتمع الدولي بشأن ملفها النووي، أو تحمل عواقب اقتصادية قاسية.[10]

أما إدارة أوباما فقد وضعت العقوبات في القلب من سياستها تجاه إيران منذ فشل الجولة الأولى من المحادثات مع طهران في نوفمبر تشرين الثاني من العام 2009، على الرغم من تنوع الدوافع وتباين التصريحات بشأن الأهداف المرجوة. وربما كان الهدف الذي كان يُعلن عنه على نحو أكثر شيوعا هو تغيير حسابات إيران النووية، بحيث تصبح العقوبات الأداة الرئيسة المستخدمة في رفع كلفة التطلعات النووية الإيرانية. لقد كان الهدف المحوري هو جعل كلفة استمرار طهران في المسار النووي أكبر من أن تتحملها، مما يؤدي بها في نهاية المطاف إلى إحداث تحول في سياستها النووية. وقد أمَّلت هذه الاستراتيجية وقوع سيناريو يمر بثلاث مراحل يكون مآله تغيير قناعات النظام الإيراني: حيث تشهد المرحلة الأولى تدمير الاقتصاد الإيراني مع تفهّم ضمني أن المواطنين الإيرانيين سوف يتضررون خلال هذه العملية؛ وبينما تأخذ العقوبات في التجذر وخلخلة المجتمع الإيراني، يبدأ المواطنون ومعهم مجموعات أصحاب المصالح المختلفة في الضغط على السلطات، وربما ينجحون في خلق حالة من الاحتجاجات يكون من شأنها أن تهدد وجود النظام؛ ومع ضعف الاقتصاد وتعمُّق التصدعات داخل المجتمع الإيراني وبين جماعات أصحاب المصالح، يصبح الاستمرار في تبني سقف للأهداف الاستراتيجية الدولية والإقليمية للجمهورية الإيرانية عند المستوى القائم أمرا مكلفا للغاية.[11]

ومنذ العام 2010، صعَّدت الولايات المتحدة وشركاؤها الدوليون من العقوبات مع صدور تقارير تشير إلى تقدم محتمل للقدرات الإيرانية على صنع أسلحة نووية.[12] وقد أثر مزيج من العقوبات الأميركية والدولية سلبا على الاقتصاد

الإيراني وتوقعاته المستقبلية. ووفقا لتحليلات مكتب المحاسبة الأميركية الحكومية «غاو»، فقد كان أداء الاقتصاد الإيراني مخيبا للآمال ومتدنيا بصورة مطردة بالمقارنة باقتصادات البلدان النظيرة بالنظر إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسة منذ العام 2010. وعلى النقيض من نظرائه، فقد تراجع إنتاج النفط الإيراني وعائدات تصدير النفط وتوقعات النمو الاقتصادي على حين ارتفعت معدلات التضخم. فعلى سبيل المثال، فقد سجلت عائدات تصدير النفط الإيراني بين عامي 2010 – 2012 انخفاضا بلغت نسبته ثماني عشرة بالمائة، في حين حققت العائدات النفطية للبلدان النظيرة ارتفاعا بلغت نسبته خمسين بالمائة. فضلا عن خَفْض صندوق النقد الدولي والخبراء للتوقعات بشأن نمو الاقتصاد الإيراني على نحو عكس التوقعات بتدهور أداء الاقتصاد الإيراني بعد دخول العقوبات التي فرضت في العام 2010 حيز التنفيذ.[13]

وقد شهد العامان 2011 و2012 تحولات كبيرة في سياسات العقوبات تجاه إيران. وسعت واشنطن لفرض مزيد من العزلة الاقتصادية على إيران عبر توقيع عقوبات جديدة على البنك المركزي الإيراني والشركات العاملة في القطاع النووي وقطاع صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات. ومن جهته، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لعزل إيران والضغط عليها كان من بينها: فرض حظر على واردات النفط الخام والمنتجات النفطية من إيران، وحظر الاستثمار في مجال صناعة النفط الإيرانية، ويشمل الحظر منع شركات التأمين وإعادة التأمين بالاتحاد الأوروبي من تقديم غطاء تأميني للحكومات والمؤسسات الإيرانية، بما في ذلك تأمين الناقلات التي تحمل النفط الإيراني، وقطع شبكة الاتصالات المالية العالمية بين البنوك المعروفة اختصارا باسم (سويفت) والتي تدير أغلب المعاملات المالية في العالم، لعلاقاتها مع البنوك الإيرانية المدرجة على اللائحة السوداء الأوروبية على خلفية اتهامها بتمويل البرنامج النووي الإيراني.

كذلك فقد فرض الاتحاد الأوروبي حظرا على تزويد إيران بمعدات يمكن أن تسهم في تخصيب اليورانيوم أو يكون لها استخدام مزدوج (مدني وعسكري)، كما منع التعامل مع قطاعات الشحن وبناء السفن وإدارة الموانئ في إيران، أو تقديم مساعدة فنية أو نقل تكنولوجيا نفطية إلى طهران، أو الاستثمار في قطاع البتروكيماويات. وشملت العقوبات الأوروبية فرض حظر على استيراد وشراء ونقل النفط الإيراني الخام والغاز الطبيعي، اللذين يمثلان ثلاثة وعشرين بالمائة من

إجمالي صادرات إيران. كما تضمنت العقوبات حظرا على التجارة في المعدات والتكنولوجيا الأساسية لصناعة البتروكيماويات.

وعلاوة على ذلك، فقد جمَّدَ الاتحاد الأوروبي أرصدة البنك المركزي الإيراني داخل الاتحاد، كما فرض حظرا على جميع التعاملات التجارية في الذهب والماس والمعادن النفيسة الأخرى مع البنك وغيره من الهيئات الحكومية الإيرانية.[14]

ولا شك أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران كان لها أثر مدمر على البنية التحتية كما أنها ألحقت أذى كبيرا بالقطاع التكنولوجي في البلاد والذي كان يعتمد بشدة على التكنولوجيا الغربية.

ووفقا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية (وهي الجهاز المسئول عن الدراسات التحليلية في وزارة الطاقة الأميركية) فقد بلغ صافي إيرادات الصادرات النفطية للدول الأعضاء في منظمة أوبك، باستثناء إيران، نحو 982 مليار دولار خلال العام 2012، وهي أعلى إيرادات سُجِّلت منذ بدأت إدارة معلومات الطاقة في إصدار بياناتها في العام 1975. وقد ذكرت إدارة معلومات الطاقة أنها قد استبعدت إيران، ثاني أكبر منتج للنفط بين الدول الأعضاء في أوبك، بسبب الصعوبات المتعلقة بتقدير الأرباح الإيرانية، بما في ذلك احتمال تخفيض إيران للأسعار وتقديم مكافآت لزبائنها الحاليين وعدم قدرتها علي تحصيل المدفوعات منهم، حيث أصبح النفط الإيراني سلعة بائسة تباع بأدنى أسعار ممكنة. وقد قامت إيران للالتفاف على القيود المصرفية على تدفق أرباح النفط الإيراني إلى البلاد، بسبب العقوبات الدولية، ببناء شبكة واسعة من السماسرة والوسطاء الدوليين الذين كانوا يقومون بعملهم مقابل حوافز مادية كبيرة، وكلما كان يزداد تضييق الخناق على إيران بإجراءات أكثر صرامة كانت عملية الالتفاف على العقوبات تصبح أكثر تعقيدا وصعوبة وكلفة.[15]

وأيا ما كان الأمر، فقد واجه المشترون غير الأوروبيين (اليابانيون والصينيون والكوريون والهنود) منذ الأول من يوليو تموز من العام 2012 عقبة جديدة. حيث بدأ سريان العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على إيران، والتي تحظر على شركات التأمين الأوروبية، والتي تغطي غالبية بوالص التأمين لأساطيل النقل العالمية وتشمل حوالي 95 بالمائة من ناقلات النفط، تقديم تغطية تأمينية للخام الإيراني في أي مكان في العالم، مما عرقل مبيعات الخام الإيراني لجميع العملاء، بما فيهم المشترين الآسيويين، الذين رغم استثنائهم من العقوبات، إلا أنهم قد عجزوا عن إيجاد بدائل للتأمين الذي ازدادت صعوباته بضغط مستمر من الولايات المتحدة

لحث العملاء على خفض مشترياتهم.[16]

وقد انخفض متوسط حجم صادرات إيران من النفط في العام 2012 تحت تأثير عقوبات الاتحاد الأوروبي إلى أدنى مستوياتها منذ العام 1986، في خضم الحرب الإيرانية - العراقية، حيث صدرت طهران 1.5 مليون برميل نفط يومياً مقارنة بـ 2.5 مليون برميل يومياً في العام 2011 ثم زاد التراجع إلى مليون برميل فقط في العام 2013. وبينما قدرت عائدات تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية الإيرانية في العام 2010 بـ 150 مليار دولار، فقد شهدت هذه العائدات انخفاضا تدريجيا في ظل العقوبات. ففي العام 2011، بلغ إجمالي العائدات النفطية 95 مليار دولار، ثم انخفض إلى 69 مليار دولار في العام 2012، ثم عاد ليسجل انخفاضا مرة أخرى ليبلغ حوالي 32 مليار دولار (معظمها بعملات أخرى غير الدولار الأميركي) في الشهور التسعة الأولى من العام 2013.[17]

وعلى صعيد آخر، فقد أدى تطبيق العقوبات إلى عجز إيران عن تطوير مشاريع تصدير الغاز الطبيعي المسال. كذلك فقد عرقلت عقوبات الاتحاد الأوروبي عددا من المشاريع الإيرانية في قطاع إنتاج الغاز، من بينها المشروع المشترك بين شركة النفط الوطنية الإيرانية وشركة بريتش بتروليوم البريطانية لإنتاج الغاز من حقل "رهام" الضخم في بحر الشمال البريطاني، والذي كانت تمتلك إيران خمسين بالمائة من أسهمه وتكلف بناؤه 350 مليون جنيه استرليني، وكان هذا الحقل المشترك قبل إغلاقه في العام 2010 يوفر نحو أربعة بالمائة من احتياجات بريطانيا من الغاز، كما أنه نتيجة للعقوبات فقد استُبعِدت إيران من المشاريع التي يتم التخطيط لها لمد خطوط أنابيب الغاز إلى أوروبا. وعلاوة على ذلك، فقد أدت العقوبات إلى انسحاب معظم الشركات النفطية الغربية وعلى رأسها شل وتوتال من مشاريع إنتاج الغاز في حقل غاز الشمال (حقل فارس الجنوبي) العملاق، والذي تتقاسمه كل من قطر وإيران، ويحتوي على نحو ثمانية بالمائة من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، إضافة إلى نحو ثمانية عشرة مليار برميل من المُكثّفات النفطية، وكانت طهران تعتبر تطوير الجزء الخاضع لسيادتها من الحقل أولوية استراتيجية مؤملة أن يحدث الاستثمار فيه طفرة في حصتها من السوق العالمي للغاز الطبيعي.[18]

وقد ألقت الشكوك المحيطة بمستقبل الاقتصاد الإيراني بظلالها على آفاق الاستثمار الخاص في قطاع النفط والغاز وغيره من الأنشطة. وتسببت العقوبات

والمخاوف من اندلاع صراع عسكري وسوء الإدارة الاقتصادية بوجه عام في تأخر أو توقف الاستثمارات الجديدة في مجال الاستكشاف والإنتاج النفطي. إضافة إلى المشكلات التي تمخضت عن تعزيز الحرس الثوري قبضته على قطاعات مهمة في الاقتصاد الإيراني من خلال سيطرته على العديد من الشركات الكبيرة.[19]

وعلى الرغم من امتلاك إيران ثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم، إلا أن قدرات البلاد المحدودة جدا في مجال تكرير النفط المحلي، جعلها تعتمد بدرجة كبيرة على واردات المنتجات المكررة وخاصة البنزين والديزل لتلبية الطلب المحلي. ومع فرض عقوبات على الشركات التي تزود إيران بالبنزين أو تساعدها في زيادة طاقة إنتاج مصافيها النفطية، وحرمان هذه الشركات من القروض والمساعدات الأخرى من المؤسسات المالية الأميركية، واجهت إيران أزمة بنزين خانقة، استتبعها تقنين لاستخدام البنزين وتوزيعه بالحصص وخفض في الدعم الحكومي لأسعاره، وعدم قدرة الدولة على تزويد الإيرانيين بالبنزين المطابق للمواصفات الدولية، مما أدى إلى تفاقم مشكلة التلوث في البلاد، وكذلك أزمة في النقل الجوي، بعد أن رفضت عدة شركات أوروبية تزويد أسطول إيران الجوي بالوقود.[20]

ووفقا للتقارير الإيرانية، فقد بلغ عجز الميزانية في السنة المالية 2012 / 2013 أربعة وخمسين مليار دولار، في ضوء انخفاض عائدات النفط نتيجة لتشديد العقوبات، وهو ما اضطر الحكومة إلى إجراء تخفيضات في الإنفاق على طيف واسع من البرامج لتقليص العجز في الميزانية. وجراء ذلك، تم تخفيض نسبة الأموال المخصصة للاستثمار الحكومي بنسبة 70٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الإيرانية ابتداء من مارس آذار 2012، وعلى سبيل المثال فقد تم اقتطاع 30٪ من الإنفاق على البنية التحتية.[21]

وقد أدت العقوبات إلى عزل إيران عن النظام المالي الدولي. وفي ظل الحصار المصرفي الغربي الذي عرقل تعاملاتها بالعملات الأجنبية القوية، باتت إيران تقبل الذهب والعملات المحلية أو حتى المقايضة بمنتجات وسلع ومعدات مقابل نفطها للالتفاف على العقوبات.

ومع تغليظ العقوبات وفرض حظر على التعامل معها، أصبح من الصعب على البنوك الإيرانية إتمام التعاملات التجارية الدولية، وربما قارب المستحيل الحصول على خطابات ائتمان أو تحويل أموال إلى الخارج من خلال البنوك. ومن ثَمَّ أصبحت عملية تسوية المدفوعات الدولية تعتمد على الشبكات المالية غير الرسمية

بعيدا عن القطاع المصرفي وهو ما اضطر المصدّرين والمستوردين الإيرانيين للجوء لتجارة المقايضة، هذا في الوقت التي تراجعت فيه الصادرات على نحو ملحوظ إلى أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الملتزمة بالعقوبات ليتحول مسار الصادرات الإيرانية إلى أسواق آسيا وأميركا اللاتينية غير الملتزمة بتطبيق العقوبات، فيما عمد المصدرون إلى خفض أسعار سلعهم في إطار تحويل وجهاتها.[22]

وأصبح المستوردون الإيرانيون يواجهون مصاعب في إجراء التحويلات المالية اللازمة لشراء الكثير من السلع من خارج البلاد، فضلاً عن صعوبات في التأمين على الشحنات، وكذلك تسديد أجور الشحن إلى الموانئ الايرانية، وهو ما جعل الاستيراد من الخارج أمراً صعباً ومكلفاً. وتراوحت التكاليف الإضافية على عمليات الاستيراد، في ظل حظر التعاملات المالية والمصرفية مع إيران، ما بين 5٪ و10٪ مقارنة بالأسعار الأصلية للسلع في الأسواق العالمية. كما اتجه رجال الأعمال إلى استخدام نظام الحوالة بشكل متزايد لإتمام صفقاتهم بسبب عزل إيران عن النظام المصرفي العالمي كجزء من العقوبات الغربية. وعلى الرغم من إضرار مكاتب الحوالات بالعملة الإيرانية لأنها تفقد سيطرة الدولة على عملتها إلا أن الحكومة الإيرانية تغاضت أحيانا عن بعضها لتسهيل أمور بعض التجار وتجنب الغضب الشعبي الذي ربما نجم عن التشدد في إجراءات الرقابة المالية.[23]

ومن الواضح أن العقوبات كان لها تداعيات خطيرة على القطاع الخاص بمجمله، كما أصبح ضخ الاستثمارات الأجنبية حتى من جانب الشركات غير الغربية أو السعي نحو الدخول في مشاريع مشتركة مسألة محفوفة بالمخاطر وغير مغرية.

ونتيجة للعقوبات الغربية توقفت شركات إنتاج السيارات عن توريد قطع غيار إلى إيران. وقد أدى ذلك إلى تراجع إنتاج السيارات في إيران (المنتج الأول للسيارات في الشرق الأوسط وصاحبة المرتبة الحادية عشرة في صناعة السيارات في العالم) بما تفوق نسبته 36٪ على نحو جعل قطاع إنتاج السيارات (ثاني أكبر قطاع في البلاد بعد النفط، والذي تبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي حوالي 10٪، ويعمل في مصانعه حوالي سبعمائة ألف عامل) في مهب الريح وخاصة تلك الشركات التي تعمل من الباطن، مع توقف تشغيل عدد من المصانع وتسريح للعمال على نطاق واسع (بلغت نسبة العمال المسرحين في القطاع ما بين 115 و130 ألف عامل منذ يوليو تموز من العام 2011 حتى مارس آذار من العام

2014)، على نحو أنذر بوقوع اضطرابات عمالية خطيرة وكارثية. وقد تضررت الصناعات الفرعية بدورها، وأشهرت مئات شركات تصنيع قطع غيار السيارات إفلاسها. وفي محاولة منها للالتفاف على العقوبات وفي ظل انفتاح الفضاء العراقي أمام التمدد والهيمنة الإيرانية، اتفقت إيران مع وزارة التجارة العراقية على تصدير سيارات إيرانية إلى العراق بمعدل ثلاثين ألف سيارة سنويا.

ولم تكن صناعة السيارات استثناء، حيث واجه العديد من الصناعات الأخرى صعوبات بالغة في الدفع للموردين الأجانب. في الوقت الذي أضر فيه الريال الضعيف بالمستوردين، والذين كانوا بدورهم يضغطون ضد تخفيض قيمة العملة، بحجة أن الريال القوي سيعمل على الإبقاء على أسعار الواردات عند مستويات منخفضة.[24]

وقد ساهم الانخفاض في عائدات النفط الإيراني والذي بلغت نسبته 58٪ منذ نهاية العام 2011 جراء العقوبات في حدوث تراجع حاد في قيمة الريال الإيراني الذي فقد ثلثي قيمته بالتزامن منذ العام 2011. ومع تقلص الاحتياطي الإيراني من النقد الأجنبي على نحو دراماتيكي وعجز طهران عن الوصول إلى مليارات الدولارات التي تمثل عوائد لنفطها (حيث تضع الدول المستوردة للنفط الإيراني - والتي يصل عددها إلى ست دول - ثمنه في حسابات يتم إغلاقها أمام إيران ولا تستطيع استخدامها إلا لشراء بضائع لا تشملها العقوبات مثل المواد الإنسانية. وفي حال عدم امتثال المستوردين لهذه الشروط فإنهم يواجهون عقوبات مالية أميركية)، أصبح من الصعب على الحكومة الإيرانية التدخل لمنع انهيار سعر صرف عملتها الوطنية. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل التضخم ليصل في العام 2013 إلى 21.8٪ وفقا لأرقام البنك المركزي الإيراني، فيما ذهب مراقبون اقتصاديون آنذاك إلى أن النسبة الحقيقية للتضخم بلغت 40٪. كما تراجعت مستويات المعيشة، فيما ارتفعت أسعار السلع الأساسية والتكميلية دون أن يواكب ذلك ارتفاع في الأجور والدخول مما أثر سلبا على القدرة الشرائية لدى الإيرانيين (انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين خلال العامين 2012 و2013 بنسبة 15٪) لتعيش إيران حالة من الركود الاقتصادي ومعدلات النمو السلبية. وفي العام 2012، قال صندوق النقد الدولي إن الاقتصاد الإيراني يشهد فترة كساد لأول مرة منذ عقدين من الزمان، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف بالكثير من الشركات إلى تسريح العاملين لديها ووقف الإنتاج. وكذلك انخفض الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الحقيقية، ففي حين كان يتجاوز

في العام 2010 ما يعادل 275 دولارا أمريكيا في الشهر، تراجع ليصل في العام 2013 إلى ما يعادل 134 دولارا أمريكيا. وانخفضت الأجور في القطاع الخاص بنسبة تراوحت بين 35٪ - 40٪، فيما تراجعت رواتب موظفي الحكومة بنسب متفاوتة بلغ أعلاها ما يعادل 50٪، وعانى أكثر من نصف السكان من تراجع حاد في دخولهم.

وعلى الرغم من تضارب الإحصاءات الرسمية الإيرانية حول معدلات البطالة في البلاد، فبحسب المؤشرات الأولية فقد بلغت نسبة البطالة في العام 2010 ما يعادل 13.5٪، أما عن معدل البطالة لدى الشباب، فتبعا لتقرير صادر عن مركز الإحصاء الإيراني في العام 2014، فقد بلغت نسبته 24٪ لدى الشباب في الشريحة العمرية ما بين 15 و24 عاما، فيما حذر وزير العمل الإيراني من تسونامي بطالة ينتظر البلاد. وبالرغم من كون إيران ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، فمع تصاعد العقوبات الخانقة أصبح 15 مليون إيراني يعيشون تحت خط الفقر.

كما بلغ الارتفاع في أسعار الغذاء معدلات غير مسبوقة، فعلى سبيل المثال ارتفع معدل إنفاق الأسرة الإيرانية على الخبز من 2.52 جنيه استرليني في العام 2007 ليصل إلى 4.62 جنيه في العام 2013. ونتيجة لسوء التغذية فقد أصيب 40٪ من النساء و30٪ من الرجال بهشاشة العظام.[25]

ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية حول العالم، خاصة الأرز والحنطة، شهدت أسعار الأرز ارتفاعا ملحوظا في إيران في العام 2012، إذ أصبح سعر كيلوغرام الأرز في إيران 65 ألف ريال إيراني (5 دولارات)، بعد أن كان يكلف نحو 30 ألف ريال فقط (أي دولارين) في العام 2011. وبعد أن فشل مستوردون إيرانيون في شراء 200 ألف طن من الأرز الهندي في ربيع العام 2011 بسبب العقوبات المالية على إيران، أصبح الضغط على الموارد الإيرانية ملحوظا. وبحسب وزارة الزراعة الأميركية فإن 45٪ من الأرز المستهلك في إيران هو مستورد، مما كان يعني أن عدم قدرة إيران على دفع مستحقات المستوردين سيزيد من هذه الأزمة. كما سجلت أسعار بعض المواد الغذائية مثل زيت الطهو واللحوم الحمراء في العام 2013 ارتفاعا حادا وصل إلى نسبة 60٪.

وبحلول الحادي والعشرين من يونيو حزيران من العام 2012، ارتفع سعر لتر الحليب ليبلغ ثمانية آلاف ريال، وبلغ سعر كيلو اللحم خمسة آلاف ريال. وهو ما شكّل عبئا على المنتجين الذين كانوا يقومون بالتوريد للحكومة بسعر رسمي هو

6300 و4200 ريالا للسلعتين المذكورتين آنفا على الترتيب. وجاء هذا في وقت تراجع فيه سعر صرف الريال الإيراني أمام الدولار، فمع أواخر سبتمبر أيلول من العام 2012، تجاوز سعر الدولار الواحد 40000 ريال، وفقدت العملة الإيرانية 80٪ من قيمتها مقابل الدولار خلال بضعة أشهر. فيما شهد النمو الاقتصادي تراجعا واضحا في ذات العام، ليبلغ 0.4٪ مقابل 2٪ في العام 2011، و5.9٪ في العام 2010.[26]

وقد تسبب انهيار قيمة الريال الإيراني في أن يهرع الإيرانيون وقد أصابتهم حالة من الذعر إلى سحب مدخراتهم المالية من البنوك لشراء الدولار واليورو والذهب بأعلى الأسعار خوفا من مستقبل مجهول. وبمرور الوقت، أصبحت كلفة دعم الريال الإيراني أمرا لا يمكن تحمله. وقد أدت التقلبات الحادة في سعر صرف الريال إلى زعزعة الاستقرار في قطاع الأعمال.

ومع تزايد القلق من حدوث أزمة في السلع الغذائية نتيجة الحصار الدولي، تهافتت الحكومة والأفراد على تخزين شتى المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، وهو ما أدى بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، حيث ارتفع معدل التضخم السنوي بحسب أرقام أصدرها مركز الإحصاءات الحكومي في إيران من 12٪ في أكتوبر تشرين الأول من العام 2010 إلى 27.4٪ في ديسمبر كانون الأول من العام 2012 ثم ليصل إلى 31.5٪ بحلول العشرين من مارس آذار (الذي يوافق نهاية السنة الفارسية) من العام نفسه، وقال محللون إنه بأخذ أسعار السلع المستوردة في الحسبان فإن معدل التضخم الحقيقي في إيران ربما بلغ نحو مثلي الرقم الرسمي.

هذا فيما وصلت أسعار المنازل والشقق السكنية ومواد البناء إلى مستويات غير مسبوقة، وسجلت أسعار المنازل في العاصمة الإيرانية طهران، ارتفاعا كبيرا في مطالع العام 2013 تراوح بين 30٪ و50٪. وبحسب وسطاء عقاريين فإن الشقة السكنية التي تبلغ مساحتها 100 متر مربع في منطقة 'أستاد مطهري' - وهي منطقة متوسطة الحال في وسط طهران – والتي كانت تباع بنحو 3.9 مليار ريال إيراني (317 ألف دولار) قبل شهر واحد من حلول العام 2013، قد أصبح سعرها يتجاوز 5.5 مليار ريال إيراني في العام 2013. وبحسب الوسطاء العقاريين، فإن الأسعار سجلت ارتفاعا أكبر في مناطق أخرى، ومن بينها أحياء شمال العاصمة التي وصل ارتفاع الأسعار فيها إلى 50٪. فيما لم تشهد عمليات التطوير العقاري من قبل القطاع الخاص الإيراني أي زيادة منذ العام 2013، ليشهد قطاع المقاولات

والاستثمار العقاري حالة من الركود الحاد على الرغم من ارتفاع الأسعار.

ومع تعمُّق أزمة الحصار الاقتصادي الدولي، أصبح الاستثمار في إيران عملية تلفها المخاطر من كل الجوانب، ووفقا لإحصاءات شركات طيران أوروبية فقد شهدت أعداد رجال الأعمال الأجانب الذين يزورون إيران انخفاضا كبيرا بحلول الربع الأخير من العام 2014، فيما تراجعت بورصة طهران بمعدل 21٪ في العام نفسه.

ومن جهة أخرى، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي لإيران من نحـــو 565 بليون دولار عام 2011 إلى نحو 419 بليونا في 2012، أي ما يعادل 26٪، وأدى ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 7511 دولارا إلى 5512 دولارا، أي ما يعادل 36٪ بين العامين المذكورين. إضافة الى ذلك، فقد انخفضت إيرادات الحكومة الإيرانية من نحو 27٪ من الناتج المحلي الاجمالي إلى 14٪. فيما خيمت أجواء من التشاؤم والإحباط لتعيد إلى الأذهان ذكريات حرب السنوات الثماني مع العراق.[27]

وقد حال الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على بيع الطائرات وقطع غيارها لإيران بعد اقتحام طلاب إيرانيين للسفارة الأميركية في طهران في نوفمبر تشرين الثاني من العام 1979 واحتجازهم 66 موظفا كرهائن، دون تجديد وصيانة إيران لأسطول طائراتها المتهالك الذي يعود تاريخ الكثير من طائراته إلى ما قبل قيام الثورة الإيرانية في العام 1979، مما ألجأ الإيرانيين إلى شراء الطائرات الروسية القديمة المستعملة من طرازات "توبوليف وأنتيف واليوشن"، التي كانت تزيد أعمارها على العشرين عاما والتي كثيرا ما كانت تتحطم. وخلال سنوات الحظر، تعرض العديد من طائرات الركاب إلى حوادث سقوط أو تحطم كارثية أودت بحياة المئات من الضحايا. وقد تعرضت إيران منذ العام 1990 لحوالي 200 حادث سقوط لطائرات مدنية وعسكرية، مما تسبب في وفاة أكثر من 2000 شخص. فيما تزايد معدل حوادث الطائرات بنسبة تتراوح بين 3 و4 حوادث كل عام.

وقد قامت الولايات المتحدة بتطبيق العقوبات بمنتهى الصرامة خشية قيام طهران باستخدام الطائرات المدنية لأغراض عسكرية، ولعله من أجل هذا ظلت إيران تستخدم طائرات "فانتوم اف4" العتيقة التي كانت تستخدم خلال حرب فيتنام في شن هجمات على "تنظيم الدولة الإسلامية" في العراق.

ويقدر عمر أسطول طائرات شركة الطيران الوطنية الإيرانية "Iran Air"

والذي يضم 47 طائرة بـ 27 عاما، بينما يصل عمر أسطول شركة " Zagros Airlines" المؤلف من 15 طائرة إلى 25.3 عام وأسطول "Iran Air Tours" المكون من 13 طائرة لـ 24.5 عام، أما شركة "Mahan Air" فيقدر عمر طائراتها الخمس وخمسين بـ 23.5 عام مقابل 23.2 عاما لطائرات شركة " Iran Aseman Airlines" الثلاث والثلاثين. ويكفي مقارنة هذه البيانات بنظيرتها لدي بعض شركات الطيران الدولية لإدراك حجم تهالك قطاع الطيران الإيراني.

وفي مطار طهران كانت تقبع صفوف الطائرات المتوقفة عن العمل بلا حراك لاستخدام أجزائها كقطع غيار لطائرات أخرى قديمة تحتاج لإصلاح.

وظل أسطول إيران من الطائرات يحلق رغم سجل مزعج في ما يتعلق بالسلامة، وذلك من خلال عمليات ترقيع مستمرة ونقل قطع من الطائرات المتوقفة، بالإضافة إلى ما يتيسر من مشتريات سرية. وكانت أسعار قطع الغيار الأصلية، التي يتمكن الإيرانيون من الحصول عليها عبر عمليات التهريب، تصل أحيانا إلى 5 أضعاف الثمن السوقي.

وبالمقابل فقد استهدفت الولايات المتحدة العشرات من الشركات الوهمية التي يشتبه أن لها صلات بالحرس الثوري الإيراني الذي يعتبر على نطاق واسع مستفيدا من حركة التجارة السرية التي ولدتها العقوبات.

وقد أدرجت ماهان، أكبر شركة طيران في إيران، في القائمة السوداء في العام 2011 بسبب اتهامات بأنها نقلت عناصر وأسلحة وأموالا لحساب فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني.

وفي العام 2015 فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركتين في العراق والإمارات، لأنهما عاونتا شركة طيران ماهان الإيرانية في شراء طائرات مستعملة.[28]

كما أدت العقوبات إلى توقف 90٪ من الصناعات النسيجية في البلاد، وأصبح ما يقارب 50٪ من مصانع البلاد، إما متوقفة عن الإنتاج أو في طريقها نحو ذلك. كذلك فقد تم تسريح نصف مليون عامل من أعمالهم في العام 2010، أضيفوا إلى خمسة ملايين عامل عاطل عن العمل. وفي العام 2013، ارتفع حجم البطالة ليصل إلى سبعة ملايين عاطل.

وطالت العقوبات المصرفية الكثير من الصناعات التي تستورد المواد الأولية أو قطع الغيار، على غرار قطاع السيارات. كما عانت المصانع وشركات

البناء من نقص كبير في الصلب والمعادن الأخرى. ونظرا لنقص العملات الرئيسة لجأ بعض مستوردي الصلب الإيرانيين لنظام المقايضة، لكن عقوبات فرضها الاتحاد الأوروبي في الخامس عشر من أكتوبر تشرين الأول من العام 2012 على تصدير الصلب والألمنيوم ومواد رئيسة أخرى دفعت بعض التجار لوقف جميع المبيعات، لتواجه الشركات الإيرانية ارتفاعا في الأسعار وشحا في الإمدادات. وقد ألحق تعثر تجارة الصلب، الذي يستخدم في هياكل المباني وصناعة الآلات، ضررا واسع المدى بالنشاط الاقتصادي في إيران. وأصابت العقوبات المشروعات المدنية بالشلل التام، وتوقف نشاط الكثير من كبار المقاولين. أما البديلان الصيني والمحلي لمواد البناء الأساسية التي كانت تستورد من أوروبا، فقد اتسما بضعف الجودة. كما عانى مستوردو الآلات الصناعية من تكاليف التشغيل التي ارتفعت بنسبة 30٪ بسبب القيود المفروضة على الشحن والتأمين الخاص بالبضائع المتجهة إلى إيران، وهي تكاليف أصبحت تقع على كاهل المستهلك في النهاية.

وبالمحصلة، فقد كان فشل النظام الإيراني في إدارة الملف الاقتصادي فضلا عن العقوبات الغربية ذا تأثير مدمر على القطاع الصناعي في البلاد. فمنذ فرض العقوبات في العام 2012، ازداد عدد حالات الإفلاس، واحتلت إيران المرتبة 129 من بين 189 دولة في الإفلاس التجاري، وتحولت المناطق الصناعية في إيران إلى مقابر جماعية للمعامل والآلات وخطوط الإنتاج، وتزايد عدد المصانع التي تقوم بتسريح عمالها مع تشديد العقوبات. كما قلصت العديد من المصانع الكبيرة نسبة التشغيل إلى ما يقرب من 30٪ من طاقتها. وحسب التصريحات الرسمية، فإن ما يربو على مائة ألف عامل قد فقدوا وظائفهم في الفترة ما بين مايو آيار من العام 2011، ومايو آيار من العام 2012. كذلك فقد توقفت الكثير من الشركات والمصانع عن صرف رواتب العمال لعدة شهور.

وفي الوقت نفسه، فقد تقلصت امتيازات العمال، والذين يعمل حوالي 80٪ منهم بعقود عمل مؤقتة، قصيرة الأمد، تنتهي دون مسئولية قانونية. وأصبح الوضع خطيرا بشكل واضح بالنسبة للعمال الذين تعد أوضاعهم أكثر هشاشة، وهم النساء والأطفال. حيث كانت النساء في الغالب أول الضحايا لعمليات التسريح الجماعي التي قامت بها الشركات، ويرجع ذلك إلى التكلفة المرتبطة بتوفير تأمين صحي، وإجازة رعاية الأسرة لهن.[29]

وفي ظل هذه الأجواء التي بلغت فيها الأزمة الاقتصادية أشدها يصبح من

المنطقي تصاعد الاضطرابات السياسية والاجتماعية. وحيث إن نحو 60٪ من الإيرانيين دون سن الـ30، فيما يعاني الشباب من نسب بطالة مرتفعة (17.9٪ من الشباب الذكور عاطلون من العمل، مقابل 39٪ من الشابات)، فقد كان من الطبيعي أن تسود حالة من الغضب والتذمر والسخط بين الشباب الإيراني، وليصبح حدوث انتفاضة شعبية يمثل الشباب قاعدتها الصلبة، على غرار الثورة الخضراء في العام 2009، أمرا مرجحا ومنتظرا. وعلى الرغم من السياسات القمعية التي مثلت نهجا ثابتا للنظام الإيراني، فقد كانت هناك أدلة متزايدة على تصاعد حالة الاحتقان والغليان والتململ داخل المجتمع الإيراني.[30]

ومن الشواهد على تنامي حالة الاستياء واتساع نطاقها، موجة الاحتجاجات التي اندلعت في صيف العام 2012، على خلفية الارتفاع الفاحش في أسعار الدواجن. وقد شهدت البلاد حركة احتجاجات مماثلة في أكتوبر تشرين الأول من العام نفسه، كان السبب في تفجرها انهيار الريال الإيراني الذي فقد 40٪ من قيمته مقابل الدولار خلال أسبوع. وقد دخل تجار البازار في طهران على الخط ونفذوا إضراباً شبه شامل، وانطلقت مظاهرات تُحمِّل حكومة نجاد المسئولية، ورُفعت شعارات مثل (اتركوا سوريا وفكّروا بنا) في إشارة إلى إنفاق النظام آلاف الملايين من الدولارات لدعم بشار الأسد في حربه ضد قوى الثورة السورية بينما يتضور ملايين الإيرانيين جوعاً. ومع الارتفاع المتزايد في تكاليف المعيشة والذي لم يوازه نمو مماثل في معدلات الزيادة في الأجور، فإن تآكل وانكماش الطبقة الوسطى، وانتقال آلاف الأسر المحسوبة عليها إلى خانة الطبقات الفقيرة والمعدمة، أصبح أمرا لا مفر منه.[31]

وقد صاحب التدهور في قيمة الريال تراجع حاد في احتياطيات إيران من النقد الأجنبي، التي انخفضت من 106 مليار دولار في العام 2011، إلى 80 مليار دولار بحلول العام 2013. وقد استجابت الحكومة بفرض قيود على قدرة الإيرانيين على الوصول إلى العملات الأجنبية، وقامت بتقنين الدولارات التي تزود بها الشركات والأفراد عن طريق البنك المركزي، وأنشأت مركزا رسميا لصرف العملات الأجنبية. كما قسمت السلطاتُ الوارداتِ إلى عشر فئات، استنادا إلى مدى كونها ضرورية، مع الالتزام بتزويد الجهات المستوردة بالدولارات بسعر مدعوم من الحكومة من أجل شراء السلع الأساسية. كذلك فقد توقفت الحكومة عن إصدار أذون الاستيراد الخاصة بعدد من السلع من قبيل السيارات الأجنبية والهواتف النقالة

والحواسيب المحمولة. وفي أغسطس آب من العام 2010، أعلن نائب الرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي أن إيران تريد الكف عن أي تجارة بالدولار واليورو بما في ذلك ما يخص صادراتها النفطية، وأنها ستتخلى عن الدولار واليورو في سلتها من العملات الأجنبية وتعتمد بدلا منهما الريال وعملة أي بلد يقبل التعاون معها. وفي الثاني والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني من العام 2012، قال محافظ البنك المركزي الإيراني إن إيران اعتمدت إجراءات مناسبة في مجال حذف الدولار واليورو من مجموع مخزونها من العملة الصعبة وكذلك من تعاملاتها التجارية الدولية.

وقد قامت إيران بإجراء خفض حصة الدولار في احتياطياتها من النقد الأجنبي، لتصبح عند مستويات متدنية للغاية. فيما تراوحت الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج بفعل العقوبات ما بين 100 و150 مليار دولار.

هذا في الوقت التي دفعت فيه العقوبات، التي أدت إلى تراجع اقتصاد البلاد بمعدل بلغت نسبته 1.4٪ في العام 2012، إلى الانكماش. كذلك فقد استتبع تدهور سعر صرف الريال الإيراني ازديادا في التضخم الذي بلغ معدله 27٪ بنهاية العام نفسه. وليدخل الاقتصاد الإيراني بالأخير حالة من الركود التضخمي (تضخم مرتفع مع نمو شديد الانخفاض). وقد وضعت هذه الأجواء الاقتصادية شديدة التأزم النخبة السياسية الحاكمة في الزاوية، وجعلتها أمام خيار واحد لا ثاني له، وهو الذهاب إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية ما للمسألة النووية أو انتظار موجة اضطرابات عارمة وهبّات شعبية ربما أسلمت إيران ووحدتها إلى طريق اللاعودة.[32]

وبالإضافة إلى تدهور قيمة العملة وما نتج عنه من تضخم جامح، فقد واجه الإيرانيون ارتفاعا حادا في الأسعار، وأصبحت إيران تصنف ضمن أعلى دول العالم في معدلات ارتفاع الأسعار. كما بدأت الحكومة منذ العام 2010 عملية تقليص للدعم عن السلع الأساسية والطاقة والغذاء للتخفف من الدعم المباشر الذي كانت تقدمه الدولة لبعض السلع، والذي كان يبلغ بحسب التقديرات الرسمية 100 مليار دولار سنويا. وكان من نتائج ذلك، على سبيل المثال، قفز سعر الخبز بنسبة 1500٪ بحلول يوليو تموز من العام 2012، بعد عامين من رفع الدعم الحكومي عنه. فيما وصف الرئيس أحمدي نجاد خطة تقليص الدعم بأنها "عملية جراحية اقتصادية" عاجلة تحتاجها إيران في ظل الأوضاع الحرجة التي تمر بها جراء العقوبات والمحاصرة

الدولية.[33]

ومن أجل التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار، لجأت الحكومة إلى استبدال الدعم الحكومي بتحويلات نقدية تودع في حسابات المواطنين بشكل مباشر (بما يعادل 45 دولار شهريا للفرد). إلا أنه منذ العام 2011، ونتيجة لتزايد معدلات التضخم، فقد تراجعت القيمة الشرائية لهذه التحويلات مع استمرار تراجع قيمة الريال الإيراني في مقابل الدولار. كما أن التحويلات الحكومية كانت ذات أثر محدود بالنسبة للكثيرين من أبناء الطبقة الوسطى، حتى إن الكثير منهم كانوا يرون أنها لا تستحق الوقت الذي ينفق من أجل التسجيل لاستلامها.

وبالمحصلة، فقد أدت خطة نجاد بخصوص تقليص الدعم الحكومي إلى ارتفاع جنوني في الأسعار، ومست بشكل كبير القدرة الشرائية للإيرانيين، الذين حاولوا قصارى جهدهم ضغط إنفاقهم الاستهلاكي وعاشوا تحت وطأة ظروف معيشية صعبة.[34]

ولا ريب أن نظام العقوبات علاوة على سوء إدارة النظام الإيراني للأزمة، وسوء تخصيص الموارد من العملات الأجنبية الشحيحة، وعدم كفاءة الأجهزة البيروقراطية المحلية، وفشل الحكومة في اتخاذ إجراءات صارمة ضد ممارسات الفساد، كان وراء نقص الأدوية والمعدات والأجهزة الطبية في البلاد، على نحو عرَّض حياة مئات آلاف الإيرانيين للخطر.

وعلى الرغم من أن تجارة المواد الطبية مستثناة من العقوبات الدولية التي فرضها مجلس الأمن الدولي، والعقوبات المنفردة التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على إيران، إلا أن بنوكاً كثيرة عزفت عن تمويل أي صفقات مع إيران، بسبب سلسلة غرامات أصدرتها السلطات الأميركية ضد الجهات التي تتعامل مع دول تخضع لعقوبات، وكان من بين ذلك غرامة قيمتها 8.97 بليون دولار فُرضت على بنك "بي.إن.بي باريبا" الفرنسي بسبب تعاملات تجارية مع إيران، وقد سبَّب موقف البنوك الغربية هذا نقصا ذا تأثير حاد على المستشفيات ومراكز الأبحاث الطبية.

هذا فيما انخفض حجم الصادرات الدوائية لإيران من الولايات المتحدة وحدها إلى النصف في غضون العام 2013، ليتراجع حجم التعامل المالي من 31.1 مليون دولار في عام 2011 إلى 14.8 مليون دولار. وواجهت شركات تصنيع الأدوية الأميركية صعوبات كبيرة في الحصول على أموالها مقابل أدوية وصادرات

إنسانية أخرى تسمح بها وزارة الخزانة الأميركية بسبب عزل إيران عن النظام المالي الدولي. في الوقت الذي صرحت فيه شركة الأدوية «نوفارتِس» من بازل في سويسرا بأن تدفق المنتجات الطبية المنقذة للحياة إلى إيران قد تأثر على نحو بالغ، إن لم يكن قد توقف بالكامل. وأصبح تصدير الدواء بدءا من حبة الأسبرين والفيتامينات إلى إيران أمرا بالغ التعقيد.

وكانت الأدوية التي تأثرت بشكل خاص، هي الأدوية واللقاحات المستخدمة في علاج وحماية الأطفال، وكذلك المضادات الحيوية والتجهيزات الخاصة بالمعدات التشخيصية، على نحو شكل خطرًا على حياة الكثيرين.

وقد عانى الإيرانيون، وعلى الأخص ستة ملايين من المرضى بأمراض مزمنة، من نقص حاد في كثير من الأدوية، مثل «الكلوفارابين» لعلاج الأطفال المصابين باللوكيميا، و«ديفيراسيروكس» لعلاج الثلاسيميا، وهو اضطراب في الدم شائع لدى الإيرانيين. وكذلك من نقص في اللقاحات الروتينية للأطفال ـ التي تحمي من البكتيريا العصوية Haemophilus Influenzae، والتي تُسبّب التهابًا رئويًّا حادًّا والتهاب السحايا لدى الأطفال. كما تأثرت قطع الغيار والمستلزمات الطبية للأجهزة المتطورة تقنيًّا، والمواد المشعة المستخدمة في أنواع مختلفة من الأشعة المقطعية والتصوير بالرنين المغناطيسي، وأدوات التعقيم، والمواد المستعملة في التخدير في العمليات الجراحية، والمواد والمحاليل والأجهزة اللازمة لإجراء التحاليل الطبية المخبرية، على نحو وصل إلى الاضطرار لإرسال عينات الدم والبول إلى تركيا لإجراء فحوص مخبرية بسيطة. فيما حذَّر أطباء التخدير والصيادلة من احتمالية إغلاق غرف العمليات بعد أن بدأت تنفذ أغراض التخدير وأصبحت مواد تخدير مثل أتراكوريوم وأيزوفلوران وسيفوفلوران إما غير متوافرة في السوق أو نادرة للغاية، على نحو أجبر المستشفيات على اللجوء إلى جلب أدوية قديمة، وهو الأمر الذي أثار الكثير من المخاوف.

في الوقت الذي كان فيه خمسة وثمانون ألف إيراني كل عام يحتاجون إلى علاج من أمراض السرطان وكشفا بالأشعة على الخلايا، وهو أمر أصبح بالغ الصعوبة تحت وطأة العقوبات، فضلا عن أن الرقم المذكور قد تضاعف منذ العام 2008، نتيجة المستوى العالي من التلوث، واستيراد أطعمة ومنتجات أخرى ذات جودة رديئة بسبب العقوبات. كما أن ثمانية آلاف إيراني كانوا يعانون من مرض تجلط الدم كل عام قد أصبحوا يواجهون مشاكل خطيرة في سبيل الحصول على

العلاج، وكذلك فإن اثنين وثلاثين ألفا آخرين من المصابين بفيروس الإيدز والذين كانوا يحتاجون إلى الأدوية من أجل بقائهم على قيد الحياة، قد فقدوا بصورة شبه تامة القدرة على الحصول على الأدوية اللازمة لهم.

وبعد أن انخفض احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية إلى 110 مليار دولار بحلول أكتوبر تشرين الأول من العام 2012، وخسر الريال الإيراني 80٪ من قيمته مقابل الدولار في مطلع العام نفسه، وضعت الحكومة الإيرانية سعر صرف مخفض لحماية الواردات الضرورية. إلا أن الآلية الجديدة تخللتها انتهاكات وتجاوزات. كما أن وزارة الصحة حُرمت من حق الحصول على الدولار بالسعر المخفض لشراء الدواء والمعدات والأجهزة الطبية. وواجه المستوردون الإيرانيون صعوبات في الوصول إلى المؤسسات الإيرانية كي يحصلوا على الدولار أو اليورو حسب السعر الرسمي المخفض كي يشتروا به الأدوية المصنعة في الغالب في الغرب.

وعلى صعيد آخر، فقد زادت إيران من مشترياتها من الأدوية والمعدات الطبية من الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان ذات الجودة الأقل من مثيلاتها الغربية، لكن نظرا لطبيعة مستلزمات الجودة التي تتطلبها المنتجات الصيدلانية والأدوية الحيوية، فإنه غالبا ما كان يصعب إيجاد بدائل للمنتج الغربي. وحتى عندما كان يوجد بديل آسيوي، فقد كان هناك عائق آخر يتمثل في الحاجة إلى أن يكون هذا الدواء مسجلا وتم إقرار استخدامه لدى الهيئات الرقابية الدوائية الإيرانية، الأمر الذي كان يتطلب وقتا طويلا للغاية لإجراء اختبارات دقيقة كافية على الأدوية الآسيوية المستوردة. وفي بعض الأحيان، كانت وزارة الصحة تسمح باستيراد أدوية كان قد تم الموافقة على بيعها في بلد آخر. لكن نتج عن ذلك آثار خطيرة حيث شهدت البلاد العديد من حالات الوفيات نتيجة استيراد أدوية دون المستوى المطلوب.

وقد سعى المسئولون الإيرانيون إلى تعزيز الإنتاج المحلي من الدواء، إلا أن تقليص المساعدات الحكومية الداعمة للسلع الأساسية قد أعاقت تطور الإنتاج في هذا القطاع خصوصا مع ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية والوقود ونقص المواد الخام المرتفعة الثمن أصلا.

وفي ظل العقوبات، أصبح من الصعب على صناعة الأدوية الإيرانية، التي تعتمد على استيراد مواد خام من الدول الغربية تتجاوز نسبتها الخمسين بالمائة، توفير المكونات اللازمة لصناعة الأدوية الأكثر تعقيدًا والتي نالت النصيب الأكبر

من تأثير الحظر الدولي.

وبينما كانت قائمة الأدوية الناقصة في الفترة ما بين يونيو حزيران وسبتمبر أيلول من العام 2012 تشتمل على 83 عقارا، فقد ارتفع معدل النقص على نحو دراماتيكي في الفترة ما بين سبتمبر أيلول من العام 2012 ويونيو حزيران من العام 2013 ليبلغ 144 عقارا. في الوقت الذي لم تستطع فيه الأدوية المصنعة في إيران أن تسد الفجوة الكبيرة الناتجة عن الأزمة الحادة في الأدوية المستوردة.[35]

ومع تزايد شح الأدوية في إيران، تعرضت البلاد للإغراق بالمنتجات المهربة، ونشطت عمليات تهريب الأدوية من تركيا عبر الحدود، والتي كانت تتم أحيانا على ظهور الحمير، على نحو شكّل خطورة من ناحيتين: أولاهما تتعلق بنوعية وجودة الأدوية المهربة والتي غالبا ما كانت من النوعيات الرديئة، والثانية أن الأدوية المهربة، بما فيها النوعيات الجيدة القليلة منها، كانت تتعرض للتلف مع طول الرحلة ورداءة الطقس وعدم وجود الحوافظ المناسبة، على نحو شكّل خطورة مضاعفة على صحة المواطن الإيراني.

هذا في الوقت الذي استغل فيه أجواء الأزمة عدد من التجار حيث قاموا بحجب الأدوية بهدف رفع أسعارها. وأصبح من الصعب – إن لم يكن من المحال – الحصول على الدواء وفقا للأسعار الحكومية المخفضة، وعلى سبيل المثال فقد وصل سعر دواء العلاج الكيمياوي لمرض السرطان الذي يبلغ سعره حسب الأسعار الحكومية المخفضة ألفي دولار إلى ستة آلاف دولار. وشهد العام 2012 ارتفاع أسعار الأدوية المنتجة محليا بنسبة تراوحت بين 15٪ و20٪، بينما ازدادت أسعار الأدوية المستوردة بنسبة تراوحت بين 20٪ و80٪.

فيما نشأت سوق سوداء للأدوية في إيران، كانت الأدوية فيها إما مقلدة أو غير معروفة المنشأ ولم يتم تخزينها بشكل سليم، وتحيط شكوك كثيرة بمدى فاعليتها. كما كانت الأسعار فيها أحيانا أعلى بمقدار ثلاث مرات عن السعر الأصلي، وبدأت المستشفيات تستخدم الأدوية التي منعتها السلطات الصحية سابقا لكنها ما زالت متوفرة في الأسواق ورخيصة الثمن نسبيا.[36]

وكان من الآثار غير المقصودة للعقوبات في القطاع الصحي أنها أدت إلى تقوية وضع الشركات المرتبطة بالنظام والحرس الثوري على حساب القطاع الخاص، بسبب الامتيازات التي تمتعت بها من حيث الاستفادة من العملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المدعومة من الحكومة. وفي بعض الحالات استخدمت هذه

الشركات المرتبطة بالنظام امتيازاتها في الحصول على أدوية رخيصة ثم قامت بتهريبها إلى العراق، على نحو ساعد في تعميق الأزمة.[37]

ونتيجة للأزمة الاقتصادية الناجمة عن العقوبات، فقد أصبحت إيران تعاني من مشاكل حادة في نوعية وعدد الأطباء، وكذا من نقص كبير في الممرضين والعاملين في القطاع الطبي بصفة عامة، وكذلك نقصا في عدد الأسِرّة في المستشفيات بلغ نحو ستين ألف سرير، ولحل هذه المشكلة كانت إيران تحتاج إلى خمسة وعشرين ألف مليار تومان.

كما تراجعت دخول الأطباء، وزادت معاناتهم الاقتصادية، وهو ما دفعهم إلى خرق وانتهاك القوانين بحثاً عن مردود مالي كاف. ومن هنا فقد شارك أطباء إيرانيون في عصابات تهريب وبيع الأعضاء البشرية مثل الكلى عن طريق القيام بعمليات نقل هذه الأعضاء دون تراخيص أو موافقات من الجهات المختصة. وتمت في كثير من المستشفيات عمليات لنقل أعضاء الإيرانيين، وخاصة الكلى، إلى أجانب جلبهم السماسرة.[38]

وبالمحصلة، فقد تراجع مستوى الرعاية الصحية في البلاد بشكل يدعو إلى القلق، واحتلت إيران المرتبة 93 من بين 190 دولة في مؤشر منظمة الصحة العالمية لجودة الرعاية الصحية.

أما قطاع التعليم فقد عانى بشدة من وطأة العقوبات الغربية، واحتلت إيران المرتبة 112 من بين 176 دولة خاضعة للمؤشر العالمي لجودة التعليم، كما أن مؤشر «تصنيف الجامعات» صنف فقط جامعتين إيرانيتين من ضمن الجامعات الـ500 الأجود في العالم، هما جامعة طهران (المرتبة 363)، وجامعة طهران للعلوم الطبية (385)، فيما حلّت باقي الجامعات الإيرانية دون المرتبة 600 في الترتيب - وهو أبرز سبب جعل إيران تحتل المرتبة 76 لترتيب الدول في مؤشرات التنمية البشرية، على رغم استحواذها على ثاني أكبر مخزون كلي للطاقة في العالم.[39]

وكما هو الحال في البلدان التي شهدت مثل هذا النوع من العقوبات الشاملة، فقد تحملت الطبقات الفقيرة والمهمشة القسط الأكبر من كلفة الحصار الاقتصادي الذي فُرض على البلاد، وفي سبيل البقاء تفشى في أوساط هذه الطبقات ظاهرة عمالة الأطفال وتفاقمت حالات الاتجار بالبشر وتمددت تجارة الجنس والدعارة، حتى بين الفتيات المتعلمات صغيرات السن في سبيل توفير أدنى متطلبات الحياة، وأصبحت إيران بلدا مُصدِّرا للرجال والنساء والأطفال ضحايا تجارة الجنس والعمل

القسري، ونشطت جماعات الجريمة المنظمة في استغلال النساء والفتيات والفتيان الإيرانيين في تجارة الجنس داخل إيران وفي دولة الإمارات العربية المتحدة وأوروبا. وفي العام 2013، أجبر المهربون نساء وفتيات إيرانيات على الدعارة في إقليم كردستان العراق. ومنذ العام 2009، حدث ارتفاع ملحوظ في نقل الفتيات من إيران إلى دول الخليج، حيث تقوم جماعات الجريمة المنظمة باستغلالهن جنسيًّا أو إجبارهن على الزواج، كما أن عدد الفتيات المراهقات اللاتي يعملن في الدعارة في مدن طهران وتبريز وآستارا (مدينة صغيرة في شمال محافظة گيلان)، قد شهد ارتفاعًا مستمرًّا. وكذلك فقد مارست عصابات الجريمة المنظمة إجبار أطفال إيرانيين على التسول في شوارع المدن، ومنها طهران، واستخدمت العنف الجسدي والجنسي والمخدرات، كوسائل لإجبارهم على ذلك، كما تم إجبار بعض الأطفال على العمل في ورش عمل صغيرة. أيضا، فإن أولئك الذين كانوا أكثر تضررا من ارتفاع الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي بسبب العقوبات قد راوحوا مكانتهم في نسق التدرج الطبقي بين البقاء في صفوف الطبقات الدنيا أو الانزلاق إلى الحياة تحت خط الفقر، وعلى المستوى الاقتصادي لم يكن أمامهم إلا اللحاق بآخر عربات قطار الطبقة العاملة (الشغيلة) ذات الأجور شديدة التدني أو السقوط في هوة البطالة.[40]

كما وصل عدد الأطفال العاملين تحت سن ثمانية عشرة عاما إلى تسعة ملايين طفل، كان بينهم مليونان من أطفال الشوارع. وحسب الأرقام التي نشرها مركز الأبحاث البرلمانية الإيراني في سبتمبر أيلول من العام 2012، فإن أكثر من 90٪ من الأطفال المتسربين من مقاعد الدراسة، والبالغ عددهم 3.25 مليون طفل، قد ذهبوا إلى سوق العمل.[41]

وكذلك فقد تسببت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد على خلفية العقوبات الغربية، في رواج تجارة المخدرات في أوساط الشباب العاطل عن العمل. ووصل عدد المدمنين إلى 2.2 مليون شخص، وإن كان من المؤكد أن العدد الحقيقي يبلغ أضعاف هذا الرقم. وارتفع عدد المدمنات إلى الضعف، وأصبحن يشكلن 10٪ من إجمالي عدد المدمنين. فيما أصبح سن الإدمان يبدأ من أحد عشر عاما. بينما لم تخصص وزارة الصحة الإيرانية ميزانيات كبيرة من أجل الإنفاق على مراكز إعادة تأهيل مدمني المخدرات بسبب تراجع المخصصات المالية جراء العقوبات الدولية، وانخفض عدد المدمنين الذين يتوجهون إلى هذه المراكز من أجل تلقى العلاج وإعادة التأهيل، والذين بدأوا يلجأون إلى علاجات جديدة أقل تكلفة، لكنها أكثر خطرا على

حياتهم أيضا، ومن بينها بعض الإبر التي تبلغ تكلفة العلاج بها شهرياً نحو 147 دولارا، وهي نصف التكلفة التي يمكن دفعها لدى مركز متخصص.

وأصبحت العقوبات الاقتصادية الدولية تهدد حياة المدمنين على الحشيش والمخدرات بعد أن تحولوا نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار المواد المخدرة الطبيعية (على سبيل المثال فقد ارتفع سعر غرام الأفيون الواحد من 2.4 دولار إلى أربعة دولارات في العام 2012) إلى المواد الصناعية المركبة مثل الهيروين والتي تعتبر أكثر ضررا وفتكا بالصحة وذات مخاطر عالية.[42]

في الوقت الذي تجاوز فيه عدد أفراد العصابات المتورطة في قضايا المخدرات خمسة ملايين شخص، بعضهم يعملون كمهربين، وآخرون كموزعين ضمن شبكات داخلية تعمل لمصلحة العصابات الكبرى أو لمصلحة مافيا عالمية تشرف على تجارة المخدرات.

وقد ارتفع عدد متعاطي ومهربي المخدرات الإيرانيين لدرجة أن السوق المحلية ضاقت بهم، مما دعا بعضهم إلى العمل في الخارج، ففي العام 2014 كان في سجون تايلاند وحدها 300 سجين وثماني سجينات يحملون الجنسية الإيرانية، تتراوح أعمارهم بين 23 و30 عاماً، كلهم متورطون في تهريب المخدرات والاتجار بها.

وفي العام 2011 قدم القضاء الإيراني تقريراً رسميا يشير إلى وجود ثلاثة آلاف إيراني معتقلين في سجون دول أخرى لتهم تتعلق بالمخدرات، استطاعت طهران استرجاع 900 شخص منهم، بموجب اتفاقيات مع تلك الدول، إلا أن العديد منهم ظل يقبع في سجون ماليزيا واليابان وإندونيسيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة.[43]

كذلك فقد ارتفعت معدلات جرائم السرقة بالإكراه في الشوارع،[44] وتحولت طهران، التي أصبح يحدث فيها ثلث الجرائم في إيران وتشهد يوميا ما بين 600 و700 حالة سرقة بخلاف الجرائم التي لا يتم الإبلاغ عنها، إلى ملاذ آمن للمجرمين ووكر للصوص، بحسب إسماعيل أحمدي مقدم قائد الشرطة الإيرانية. فيما أصبح من الروتيني الطواف بعشرات النشالين واللصوص، ممن يطلق عليهم النظام "الأراذل والأوباش"، في الشوارع شهريا بعد القبض عليهم بينما يقوم رجال الشرطة بضربهم وإهانتهم، مع عرض اعترافاتهم عبر التلفاز.[45] ولم تسلم حتى صناديق الزكاة والصدقات من عمليات السرقة، حيث أصبح يتم القبض على ما لا يقل عن

شخصين شهريا بتهمة سرقة أموال الصدقات. وشهدت المناطق العشوائية جنوب مدينة أصفهان وغيرها من المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر معظم حالات السرقة.[46]

كما أثرت الأوضاع الاقتصادية السيئة بشكل كبير على الصحة العقلية والنفسية للإيرانيين، وأصبح اثنا عشر مليون إيراني يعانون من مشكلات في الصحة العقلية، فيما أصيب بعضهم باضطرابات نفسية وعقلية يصعب علاجها، وأعلنت وزارة الصحة في عهد أحمدي نجاد أن نسبة المصابين بأمراض نفسية تتراوح بين 19٪ و23٪ من الإيرانيين، معظمهم من الشباب. ووصلت نسبة المصابين بالاكتئاب إلى 40٪ من مجموع الشعب الإيراني.[47]

انتخاب روحاني

لقد كان القطاع الأكبر من الإيرانيين واقعيا بما فيه الكفاية ليدرك أن روحاني ربما ليس من نوعية القادة المُلهمين صانعي التحولات الكبيرة. فهم لم يصوتوا لصالح روحاني لأنهم كانوا يحبونه، ولكن لأنهم كانوا في حاجة ماسة إلى تغيير المسار الذي تسير فيه بلادهم. لقد كان روحاني أقل المرشحين الثمانية دوغمائية وتشددا، كما أن نجاحه كان يقدم فرصة لمستقبل أفضل بدرجة ما.

لقد كان انتخاب روحاني رد فعل على الضغوط الداخلية والخارجية، بما في ذلك العقوبات. فقد كانت الأوضاع الاقتصادية للسواد الأعظم من الإيرانيين، بما في ذلك الطبقة الوسطى، تمر بمنحدر خطير. كما كانت السياسات التي انتهجها خامنئي وأحمدي نجاد، وخاصة فيما يتعلق بالبرنامج النووي، تهدد بانهيار الجمهورية الإيرانية.[48]

وقبل إجراء الانتخابات، كان النظام الإيراني حريصا على عدم تكرار عمليات التزوير الواسعة التي وصمت الانتخابات الرئاسية في العام 2009 وما تلا ذلك من احتجاجات شعبية مليونية وُوجهت بحملة قمع وحشي. إلا أن هذا لم يمنع أجنحة في النظام، وعلى نحو خاص الحرس الثوري، من أن يسعوا إلى أن تكون انتخابات العام 2013 "انتخابات مهندسة" تهدف إلى الإتيان برئيس موالٍ للنظام. أما المرشد الأعلى علي خامنئي فقد كان يرتب لأن تتم الانتخابات في هدوء وأن تحظى نتائجها بالثقة والمصداقية على نحو يكسبها شرعية شعبية. وفي نفس الوقت، فقد استخدم خامنئي مجلس صيانة الدستور، وهو المؤسسة الضامنة للدستور في إيران والذي يدخل في اختصاصاته الموافقة على المرشحين لرئاسة الجمهورية، في ضمان

اختيار مرشحين لن يقفوا من النظام موقف تحدٍّ.

وقبل بدء عملية الاقتراع، كان الكثير من الإيرانيين يعتقدون أن خامنئي يدعم المتشدد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي سعيد جليلي، ليكون الرئيس القادم لإيران. في وقت كان فيه تبني جليلي لخيار "المقاومة" في تعاطي إيران مع القوى الدولية بشأن البرنامج النووي قد ترك الناخبين في حالة خوف من أن الأوضاع الاقتصادية سوف تزداد سوءا وأن الدخول في حرب نووية يمكن أن يصبح احتمالا قائما حال فوز جليلي بمقعد الرئاسة.

إلا أن المرشد الأعلى حاول جاهدا تهدئة مخاوف الناخبين قبل الانتخابات، ودعا في تصريحات نادرة حتى أولئك الذين يعارضون النظام أو لا يقبلون به "خامنئي" للتصويت من أجل مصلحة البلاد، واعدا بحماية أصواتهم.

ورغم أن خامنئي ربما صوَّت لصالح جليلي، إلا أنه أدرك أنه لن يخرج خاسرا من الانتخابات إن سمح لروحاني بالفوز، وقد لعب خامنئي دورا رئيسا في منع القوى الموالية له من التدخل في العملية الانتخابية.

لقد أدرك خامنئي أن ثورات الربيع العربي التي تهز المنطقة ليست من إيران ببعيد، وأن مشاعر الإحباط المتزايدة لدى الإيرانيين من تأثير العقوبات على حياتهم اليومية يمكن أن تترك نظامه في مهب الريح، وفي الأخير لم يعد أمامه خيار إلا أن يكون مرنا في مواجهة المستجدات الجديدة.

وقد تناقلت وسائل إعلام محلية أن روحاني كتب إلى المرشد الأعلى قبل أسبوع من الانتخابات وطمأنه أنه سيبقى على ولائه للنظام في حال انتخابه.[49]

لقد كان الفائز في هذه الانتخابات بالدرجة الأولى، من نواح كثيرة، هو خامنئي نفسه. ففي مقابل مخاوفه، شهدت صناديق الاقتراع إقبالا كبيرا بلغت نسبته 80٪ من إجمالي خمسين مليون إيراني لهم حق التصويت في الانتخابات، على نحو ساعد على تضميد جراح العام 2009. وقد مرت الانتخابات بسلام دون شكاوى من خروقات كبيرة أو حدوث احتجاجات واسعة. بينما عمت مظاهر الابتهاج والفرح العارم المدن الإيرانية خاصة من جهة أبناء الطبقة الوسطى وسادت حالة من الارتياح في صفوف النخبة الإيرانية بشكل واضح. وبدت إيران أشبه بمَنْ يستيقظ ببطء مِنْ كابوس، لتبدأ توا في ممارسة مراجعات استثنائية لأحداث الفترة الكارثية السابقة. وكان الرابح الأكبر في هذا المشهد هو خامنئي نفسه، الذي نجح بدهاء في غسل يديه من السياسات الفاشلة التي عانت منها إيران كثيرا في السنوات الثماني

السابقة، وكذا نيل شكر واستحسان كل الإيرانيين تقريبا على اختلاف انتماءاتهم السياسية، لنجاحه في إدارة هذه الملحمة ببراعة وحنكة، وربما أخذ هذا الامتنان طابعا يحمل سخرية لاذعة حين خرجت الجماهير الإيرانية تهتف في الشوارع: "ديكتاتور ديكتاتور، تشكر تشكر" ابتهاجا بأن خامنئي اختار عدم التدخل في الانتخابات هذه المرة خلافا لما فعله في العام 2009.

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هي تحميل كامل المسئولية عن إخفاقات السنوات الثماني السابقة لما أُطلِق عليه "التيار المنحرف" في إشارة إلى الرئيس السابق أحمدي نجاد والحلقة المقربة منه، فيما سارع الموالون لخامنئي إلى التنصل من أحمدي نجاد والتبرؤ من السياسات التي انتُهجت في حقبة حكمه برمتها. في الوقت الذي كانت تتم فيه عملية تسوية تاريخية كبيرة لتبييض سمعة النظام من خلال الإصرار على أن نجاح العملية الانتخابية في العام 2013 يثبت أن الذين شاركوا في احتجاجات العام 2009 كانوا على خطأ، بينما خرج روحاني ليَصِم من شاركوا في موجة احتجاجات العام 2009 بألفاظ مهينة، وأضاف علاوة على ذلك، أن صفحة جديدة قد افتُتِحت في الحياة السياسية في إيران. وكان خامنئي أكثر جرأة، حيث طالب منتقديه بأن يتقدموا له بالاعتذار. كما تم تهميش خاتمي وإرثه السياسي، فيما صرَّحت صحيفة كيهان المتشددة بوضوح في افتتاحية أحد أعدادها أن روحاني "واحد منا"، وأن الذين يتشوقون إلى حدوث تغيير جوهري من المرجح أنهم سيصابون بخيبة أمل.[50]

وأيا ما كان الأمر، فإن انتخاب روحاني لمنصب رئاسة الجمهورية يكشف بوضوح عن حالة الإحباط التي مني بها الإيرانيون وكذا عن رفضهم الشديد للطريقة العبثية التي تدار بها البلاد. كما أن انتخابه دلالة على رفض سياسة "المقاومة" بخصوص البرنامج النووي التي كان يتبناها المرشد الأعلى علي خامنئي والرئيس أحمدي نجاد، تلك السياسة التي أدت إلى تزايد عزلة إيران وتدميرها اقتصاديا.

ولاشك أن رئاسة روحاني قد وفرت فرصة أفضل من أجل تسوية الأزمة النووية من خلال الدبلوماسية. فخبرته السابقة كمفاوض نووي كفؤ (عمل روحاني كبيرا للمفاوضين النوويين الإيرانيين بين عامي 2003 و2005) ومواقفه المعتدلة تجاه قضايا السياسة الخارجية كانت مدعاة للتفاؤل. هذا وإن ظل المرشد الأعلى علي خامنئي بصلاحياته الواسعة هو صاحب القول الفصل والقرار النهائي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية، على نحو كان يصعب معه الرهان على حدوث

تحولات دراماتيكية في الموقف الإيراني المتصلب بشأن القضية النووية. إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن وجود روحاني قد منح بصيص أمل في إعادة تشكيل موقف إيران بشأن البرنامج النووي، مع الوضع في الحسبان أنه هو المنوط به تعيين فريق المفاوضين النوويين الإيرانيين والشخصيات الرئيسة الأخرى ذات العلاقة بملف المفاوضات.[51]

ولا شك أن القيادة الإيرانية وعلى رأسها خامنئي قد حققت مكاسب كبيرة مع فوز روحاني بالانتخابات، فيما يتعلق بالعقوبات الخانقة المفروضة على إيران والتهديدات الغربية بشن هجوم عسكري ضد برنامجها النووي، كلا الأمرين الذين كانا نتاجا للإخفاق في تحقيق أي تقدم يذكر على صعيد المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ومجموعة «الخمسة زائد واحد» (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا). كما أن فرص تحقيق انفراج في المفاوضات أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة جدا على رغبة الولايات المتحدة والترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) في تقديم حلول تسمح للقيادة الإيرانية بحفظ ماء الوجه.

لقد أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن السماح بتمرير فوز روحاني في الانتخابات بسلاسة كان مناورة مدروسة وذكية من خامنئي للحفاظ على بقاء النظام في دولة تعاني من كم هائل من التحديات الخارجية والداخلية. فقد وفرَ القرار الحكيم لخامنئي بانتقال سلس للسلطة إلى روحاني للجمهورية الإيرانية فسحة لالتقاط الأنفاس كانت في أمس الحاجة إليها. ويمكن القول إن روحاني كان أكثر ملاءمة من أي شخص آخر في إيران للاطلاع بعدد من المهام الصعبة والتي كان في مقدمتها انتشال الاقتصاد الإيراني من أزمته، والتوصل إلى تسوية للملف النووي، والتخفيف من حدة حالة الاستقطاب السياسي والمجتمعي وصولا إلى إيجاد طريق للعودة إلى نوع من الإجماع السياسي وإنجاز مصالحة وطنية.[52]

ومهما يكن من أمر، فإنه لا ينبغي نسيان حقيقة أن الانتخابات في إيران قد استخدمت دائما كوسيلة من وسائل تحقيق توازن القوى داخل النخبة السياسية الحاكمة. كما لا يمكن تجاهل أن طبيعة العملية السياسية في الجمهورية الإيرانية تدعم نمطا ضيقا ومقيدا ونخبويا من الخطاب، الذي يقوم بدوره على إقصاء ورفض جميع أشكال المعارضة. ونتيجة لذلك، فإن المؤسسات الديمقراطية والقانون تميل إلى أن تحتل مرتبة متأخرة لصالح المواءمات بين قوى النخبة. ومن هنا، فإن تصريحات روحاني خلال حملته الانتخابية، وتوظيفه لخطاب الحقوق المدنية، ونقده المفتوح

للأجهزة الأمنية، ينبغي أن يفهم على أنه في المقام الأول نقد لقمع المطالبات المُبرَّرة بالسلطة. وأنه حتى وإن كان يغازل الجماهير ويحاول استمالتها، فإنه موجَّه دائما إلى الأجنحة المنافسة داخل النخبة الإيرانية الحاكمة. وبهذا الاعتبار، فإن التوجهات المعارضة لدى روحاني تعبر عن تغير في الأسلوب لا عن تحولات جذرية في الثوابت الأساسية والجوهرية.[53]

لقد شهدت إيران منذ قيام النظام الجمهوري في العام 1979 عملية تناوب مستمر للسلطة بين الإصلاحيين والمحافظين. ومع تسنم روحاني لمنصب رئاسة الجمهورية، وعلى الرغم من عدم قدرته على تقديم حلول سياسية بعيدة المدى للقضايا الاجتماعية الملحة أو ضمان وضع حد للتضخم والكساد الاقتصادي، إلا أن الجمهورية الإيرانية، والتي دائما ما كانت في حالة طوارئ منذ قيامها، قد أثبتت مرة أخرى مع تولي روحاني الرئاسة أنها ليست قادرة فحسب على إظهار درجة من المرونة السياسية، ولكن أنها أيضا ما زال لديها القدرة على الاستمرارعلى قيد الحياة.[54]

المفاوضات النووية في ظل قيادة روحاني

كان السؤال الذي يطرح نفسه باستمرار في الغالبية العظمى من النقاشات بُعَيد الانتخابات هو عن كيفية تأثير نتيجة الانتخابات على الوضع الداخلي في إيران، وعلى مستقبل البرنامج النووي الإيراني.[55]

وقبل أي اعتبار آخر، فقد منح روحاني أولوية لتخفيف ضغط العقوبات المفروضة على إيران بهدف إثنائها عن المضي قدما في تطوير برنامجها النووي. وفي الواقع، فقد راهن الرجل بمستقبله السياسي على عملية التوصل إلى صفقة مع الغرب يتم بموجبها التخلص من العقوبات، مع الحفاظ في الوقت نفسه على البنية الأساسية للبرنامج النووي. وكان هذا الرهان الصعب عاملا محفزا للجهود الدبلوماسية المكثفة التي أسفرت عن نتائج في غاية الأهمية.[56]

وبمباركة مهمة من المرشد الأعلى علي خامنئي، أصبح لدى روحاني "الصلاحية الكاملة" للتفاوض على اتفاق نووي مع الغرب.[57] وخلافا لما كان عليه الحال في السنوات السابقة من الأزمة، فقد أقر كبار المسئولين في كلا الجانبين (الإيراني والغربي) بشكل صريح أن البدائل البغيضة للحل الدبلوماسي – كتصعيد العقوبات من جانب الدول الغربية أو تسريع عجلة تطوير البرنامج النووي من جانب إيران – لم تتسبب في ازدياد حدة وتيرة قرع طبول الحرب فحسب، وإنما ضيقت أيضا الخيارات التصعيدية المتبقية التي يمتلكها كلا الطرفين. وقد قدمت هذه الهمة

المشحوذة لدى صانع القرار الأميركي والإيراني فرصة فريدة من نوعها للعمل على نزع فتيل التوتر والتوصل إلى اتفاق نووي بين الجانبين.

ومن الإنصاف القول إن الفجوة في المواقف بين الجانبين كانت جِدَّ واسعة على نحو كان يصعب معه تجسيرها. بيد أن البديل المحتمل، وهو الحرب، كان بمثابة تذكير صارخ لكلا الطرفين أن الوقت ليس في صالحهما وأن عدم تحريك المياه الراكدة سيؤدي حتما إلى تدهور أكبر للوضع القائم. وعلى ما يبدو، فقد كان لدى المسئولين الإيرانيين والأميركيين رغبة في إنجاح عملية الاستثمار السياسي في المفاوضات الدبلوماسية. وعند هذا المنعطف كان هناك شيء واحد يمكن الجزم به، وهو أن المضي قدما في طريق التسوية لم يكن بالأمر السهل.[58]

وكانت أولى الخطوات التي اتخذها روحاني هي تعيين محمد جواد ظريف خوانسارى أكثر الدبلوماسيين الإيرانيين نبوغا وزيرا للخارجية. وكان جواد ظريف قد نال سمعة جيدة في الدوائر الغربية - التي يعرفها جيدا – خلال فترة عمله مندوبا لإيران لدى الأمم المتحدة بين عامي 2002 و2007، وكان انفتاح ظريف على المجتمع الأميركي قد بدأ وهو في سن السابعة عشرة عندما سافر إلى الولايات المتحدة في العام 1977 لإتمام دراسته، قبل أن يصبح عضوا في الوفد الإيراني في الأمم المتحدة في العام 1982 ثم كان حصوله على الدكتوراة في القانون والسياسات الدولية من جامعة دِنفِر في العام 1988، وقد ظل دائما متابعا للحياة السياسية الأميركية بدأب وحريصا على التواصل بنشاط منقطع النظير مع جميع أطياف النخبة السياسية الأميركية.

وبمباركة من المرشد الأعلى علي خامنئي، نقل روحاني المسئولية عن الملف النووي من المجلس الأعلى للأمن القومي – ذي التوجهات المتشددة - إلى وزارة الخارجية التي ترفع تقاريرها إليه. كما قام روحاني بإحداث تغيير جذري في لهجة الخطاب الذي تتبناه الدولة. فعلى سبيل المثال، تم استبدال مصطلح "الكيان الصهيوني" الذي دائما ما كان يستخدم في الخطاب السياسي الإيراني، بعبارة "دولة إسرائيل". وما إن فاز روحاني في الانتخابات حتى نشر عبر حسابه على تويتر صورة له أثناء زيارته للمستشفى الميداني الذي أقامته الوكالة الفيدرالية الأميركية لإدارة الطوارئ في مدينة بَم جنوب شرق إيران بعد أن ضربها زلزال مدمر في العام 2003.

وقد قوبلت هذه الخطوات وغيرها من الفاعلين الدوليين – في بادئ الأمر – بالارتياب والتشكك. وفي خطاب الكيان الصهيوني السنوي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من أكتوبر تشرين الأول من العام 2013، حذَّر رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو من أن روحاني "ذئب في ثياب حمل"، وأنه يظن أنه

يستطيع خداع المجتمع الدولي. إلا أنه مع مرور الوقت وحدوث تغيرات ملموسة في السلوك الإيراني، أصبح من الممكن الخروج باستنتاج أن هناك انعطافا عن الموقف المتصلب الذي تبناه النظام الإيراني طويلا، وأن هناك واقعيا إدارة إيرانية، ذات أهداف جديدة - على الأقل على المدى المنظور – تلقى الدعم من المرشد الأعلى على خامنئي.[59]

وفي أول مؤتمر صحافي له في السادس من أغسطس آب من العام 2013، أكّد روحاني مجددا عزم إيران على تبني نهج تخرج منه جميع الأطراف رابحة، كما شدَّد على استعداد بلاده للدخول في مفاوضات جادة حول البرنامج النووي الإيراني دون إضاعة للوقت. وقال كذلك إن الجمهورية الإيرانية إذا لاحظت اتخاذ خطوات عملية إيجابية من الجانب الأميركي، فإن الإدارة الأميركية ستشهد ردا مناسبا (في نفس الاتجاه) من الحكومة الإيرانية.[60]

وخلال الاجتماع السنوي للدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد في فيينا في السادس عشر من سبتمبر أيلول من العام 2013، تعهد كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين علي أكبر صالحي بتعزيز التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة. وقال صالحي، والذي كان قد عُيِّنَ قبل ذلك بشهر واحد رئيسا لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية وكان قبل ذلك يشغل منصب وزير الخارجية في عهد أحمدي نجاد، إن انتخاب حسن روحاني رئيسا لإيران وتعيينه لمسئولين كبار اشتغلوا في الدبلوماسية النووية خلق "مجموعة متماثلة التفكير" وهو ما سيؤدي الى "تسهيل التوصل إلى تسوية" اذا توفرت الإرادة لدى الجانب الآخر. وأضاف أن الهدف هو "وضع نهاية لما يطلق عليه الملف النووي الإيراني".[61]

وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع والعشرين من سبتمبر أيلول من العام 2013، قال الرئيس الأميركي باراك أوباما إن الولايات المتحدة ستتواصل مع إيران دبلوماسيا بشأن برنامجها النووي، وأنه وَجَّه وزير خارجيته جون كيري إلى مواصلة المفاوضات الدبلوماسية مع طهران، بالتنسيق مع بقية دول مجموعة «الخمسة زائد واحد». وأكّد على أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تغيير النظام في إيران، كما أنها تحترم حق الشعب الإيراني في امتلاك طاقة نووية سلمية. وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة تصر على أن تفي الحكومة الإيرانية بمسئولياتها تجاه معاهدة منع الانتشار النووي وقرارات مجلس الأمن. ولفت إلى أن الفتوى الصادرة عن المرشد الأعلى علي خامنئي بتحريم استخدام السلاح النووي وكذا تأكيد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن الجمهورية الإيرانية لن تطور أسلحة نووية، يتعين أن يشكلا أساسا لتسوية تحقق حقوق الشعب الإيراني وتضمن أن يكون البرنامج النووي الإيراني سلميا. وأشار أوباما إلى أن الخلافات مع إيران

حول البرنامج النووي لا يمكن حلها بين عشية وضحاها، وقال إنه يؤمن بشدة أنه "يتعين اختبار المسار الدبلوماسي".

وشدَّد حسن روحاني في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي جاءت بعد ساعات من خطاب نظيره الأميركي باراك أوباما، على أن بلاده لا تشكل تهديدا للعالم أو لمنطقتها، ودعا أوباما إلى عدم الإصغاء إلى مجموعات الضغط المؤيدة للحرب. وأكَّد على أن بلاده عازمة على التحرك في شكل مسئول. وقال إن إيران لا تحتاج إلى السلاح النووي لضمان أمنها، مبديا استعداده للمشاركة فورا في محادثات "محددة المدة" بشأن القضية النووية الإيرانية. وجدد روحاني الخطاب الرسمي الإيراني بأن برنامج بلاده النووي مخصص للأغراض السلمية فقط.[62]

وقد بدأت جهود إدارة أوباما للتفاوض مع الإيرانيين في السادس والعشرين من سبتمبر أيلول من العام 2013، حيث عقد وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره الإيراني جواد ظريف اجتماعا ثنائيا مغلقا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أعقب اجتماعا بين ظريف ودبلوماسيين رفيعي المستوى في السداسية الدولية وحضره جون كيري. وكان هذا هو أول لقاء يجمع بين مسئولين بارزين من الولايات المتحدة وإيران منذ ستة أعوام، على الأقل. وقال كيري بعد لقاء ظريف، إنه شعر بالدهشة بسبب "النبرة المختلفة جدا" (عما عهده المسئولون الأميركيون في أسلوب رجال الدولة الإيرانيين المتصلب في التفاوض) في كلام وزير الخارجية الإيراني. وأوضح كيري أنه سعيد بلقاء ظريف "الذي وضع الإمكانيات فوق الطاولة" لكنه أضاف أن المزيد من العمل لا يزال مطلوبا وأن إيران مطلوب منها أن تجيب على أسئلة عالقة بشأن برنامجها النووي. ووصف وزير الخارجية الإيراني من جانبه المحادثات بأنها "بناءة"، وأعرب عن شعوره بالرضا عن هذه الخطوة الأولى، وشدَّد، وقد بدا مرتاحا أمام الصحافيين، على "ضرورة مواصلة المحادثات لإعطائها الدفع السياسي الضروري والتوصل إلى اتفاق في مهلة معقولة". وقالت مسئولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كاثرين آشتون، إن هناك اتفاقا "يمكن أن يمضي قدما في إطار زمني طموح". ووصف وزير الخارجية البريطاني، وليام هيغ، المحادثات بأنها سادتها نبرة وروح "جيدة للغاية". وقد تم الاتفاق على إجراء محادثات جديدة حول الملف النووي الإيراني يومي 15 و16 أكتوبر تشرين الأول من العام 2013 في جنيف.

وفي السابع والعشرين من سبتمبر أيلول وبعد يوم واحد من اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف بممثلي مجموعة «الخمسة زائد واحد» بما فيهم وزير الخارجية الأميركي جون كيري، بدأت جولة جديدة من المفاوضات في

فيينا بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأعرب مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو ـ في تصريح له قبل بدء المفاوضات ـ عن أمله في بداية مرحلة جديدة من التعاون بين الطرفين. وقد ترأس الوفد الإيراني مندوب إيران الدائم لدى الوكالة الدولية رضا نجفي – الذي عينه روحاني خلفا للسفير السابق علي أصغر سلطانية – فيما ترأس طاقم مفاوضي الوكالة كبير مفتشيها ونائب مديرها العام هرمان ناكيرتس والذي وصف المفاوضات مع الوفد الإيراني بالبناءة للغاية وقال إنه يرحب باستعداد السلطات الإيرانية للمفاوضات، معرباً بحذر عن تفاؤله بالعثور على طرق لحل المسائل العالقة حول احتمال وجود جانب عسكري لبرنامج إيران النووي. ومن جانبه أكد نجفي رغبة إيران في التوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن. وقد اتفق الجانبان على الالتقاء من جديد في الثامن والعشرين من أكتوبر تشرين الأول للبدء في المحادثات الأساسية، والتفاوض حول السماح للوكالة بدخول مواقع إيرانية ولقاء خبراء والاطلاع على وثائق. وقد سمح اللقاء بإقامة اتصالات أولية بين فريق المفاوضين الإيرانيين الذي عينه روحاني حديثا وخبراء الوكالة فيما أكدت طهران "إرادتها القوية" في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنه شكل فرصة لإيران من أجل القيام بأول خطوة ملموسة في اتجاه إنجاز تفاهمات حقيقية ولو أنه بدا من السابق لأوانه إمكان التوصل إلى اتفاق شامل.[63]

مفاوضات جنيف

في اليوم الأول من المحادثات التي جرت في جنيف بين إيران وممثلي السداسية الدولية في يومي 15 و16 أكتوبر تشرين الأول وسط أجواء تفاؤل مشوب بالحذر، طرح وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف على مدى قرابة الساعة خطة استخدم في عرضها شرائح «باور بوينت»، وكان عنوانها «إنهاء أزمة غير ضرورية، وبداية لآفاق جديدة». وحوى الاقتراح خطوات تبني الثقة ستنفذها إيران لتهدئة المجتمع الدولي، وخطوات ستنفذها الدول العظمى بالمقابل، مثل تخفيف العقوبات، إلى جانب خطوات أخرى تُنفَّذ في مرحلة متأخّرة أكثر. وقد تضمن المقترح السماح بزيارات مفاجئة لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمواقع النووية الإيرانية. وقد وصف مايكل مان، الناطق باسم الممثلة العليا للشئون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، الخطة الإيرانية بأنها مفيدة جدا، معتبراً أن الكرة في ملعب إيران، لأنها الطرف الذي ينتهك قرارات الشرعية الدولية. كما أكد أن العقوبات لن ترفع قبل أن يلمس المجتمع الدولي تغييرا حقيقيا يمكن التثبت منه عمليا، وأن على إيران أن تقدم أدلة مقنعة ومطمئنة أنها لا تصنع

قنبلة نووية، وأن تقرن التصريحات الإيجابية بأفعال. وقد نوقش في المباحثات عقد اتفاق مؤقت توقف بموجبه إيران تخصيب اليورانيوم إلى مستوى 20٪ مع اتخاذها خطوات أخرى لتحسين الرقابة الدولية على برنامجها النووي، وصولا إلى اتفاق نهائي أكثر شمولا يحد بشكل كبير من تخصيب إيران لليورانيوم. وقد اعتبر سياسيون غربيون مسألة قبول وقف التخصيب شرطاً أساسياً لبدء أي مسار، وأن قبول إيران وقف التخصيب هو معيار تؤكد من خلاله طهران رغبتها في الانخراط في مسار لتسوية ملفها النووي ورفع العقوبات.[64] وقد اتفق الجانبان على استئناف المحادثات في جنيف خلال يومي 7 و8 من نوفمبر تشرين الثاني،[65] مع عقد اجتماع على مستوى الخبراء في فيينا يومي 30 و31 من أكتوبر تشرين الأول للإعداد للجولة القادمة من المباحثات رفيعة المستوى.[66] وفي مؤشر على الأجواء الجديدة التي شهدتها المفاوضات نتيجة للنهج التصالحي الذي تبناه روحاني، فقد جرى التباحث في المفاوضات للمرة الأولى باللغة الإنجليزية، بعد أن كان يجري من خلال مترجمين.

وفي اليوم الأول للمحادثات، عقدت مباحثات ثنائية مباشرة بين الجانبين الإيراني والأميركي، حيث التقت وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية ورئيسة الوفد الأميركي ويندي شيرمان إلى المفاوضات مساعدَ وزير الخارجية الإيراني عباس عراقچی – الذي عينه روحاني حديثا في منصبه - في اجتماع مباشر حضره مسئولون من وفدي البلدين واستمر لمدة ساعة. وقد ضم الوفد الأميركي للمرة الأولى مسئولين عن العقوبات الدولية المفروضة على إيران.[67]

هذا وقد حث أعضاء في الكونغرس الرئيس باراك أوباما على الإبقاء على موقف متشدد ومسئول من مسألة العقوبات المفروضة على إيران، فاتحين الباب في الوقت نفسه أمام إمكانية تخفيف العقوبات على وجه السرعة إذا اتخذت طهران خطوات ملموسة. ورحب الأعضاء بالمفاوضات الجارية مشترطين اتخاذ إجراءات لبناء الثقة قبل أن يؤيدوا تعليق مجموعة جديدة من العقوبات الأكثر صرامة. وحملت رسالة أعضاء الكونغرس تأكيداً على الحاجة لإبقاء التهديد العسكري على الطاولة، محذرين من تنازلات إيرانية وصفوها بالتكتيكية وأنها ربما كانت مخادعة.[68]

وقد تابع الكيان الصهيوني المحادثات في جنيف بحذر، وأصدرت الحكومة الأمنية الصهيونية المصغرة بياناً نادراً حذر من «أي اتفاق جزئي يؤدي إلى انهيار نظام العقوبات، من دون تفكيك تام للبرنامج النووي العسكري الإيراني». فيما رأى

رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتانياهو أن «اللحظة المناسبة حانت للتوصل إلى تسوية دبلوماسية حقيقية تنهي البرنامج النووي الإيراني». واعتبر أن ضغط العقوبات دفع طهران إلى طاولة المفاوضات، مضيفاً أنه «بالضغط أيضاً سيكون ممكناً تفكيك برنامجها النووي سلماً».[69]

وعلى مدار يومي الاثنين والثلاثاء 28 و29 أكتوبر تشرين الأول شهد مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العاصمة النمساوية فيينا جولة جديدة من المفاوضات مع إيران كانت الثانية عشر من نوعها والثانية مع فريق المفاوضين الجديد الذي عينه الرئيس الإيراني حسن روحاني. وكان هذا اللقاء هو الأعلى من نوعه بين الوفود الإيرانية ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو منذ انتخاب الرئيس حسن روحاني. وقد وصفت الوكالة الدولية وإيران في بيان أصدره الجانبان اجتماعهما بأنه كان جيدا ومثمرا جدا. وقد رفع هذا البيان المتفائل من سقف الآمال في التوصل إلى حل من خلال التفاوض للأزمة النووية الإيرانية الشائكة. وقال تيرو فارغورانتا نائب المدير العام للوكالة الدولية المسئول عن عمليات التفتيش النووي بعد انتهاء المحادثات "إن الاجتماع كان بناء جدا وجرى فيه مناقشة قضايا سابقة وحاضرة". ومن جانبه قال رضا نجفي سفير إيران الجديد لدى الوكالة إن طهران قدمت أفكارا جديدة لحل النزاع وأنه بتقديم إيران لهذه المقترحات تمكن الجانبان من فتح صفحة جديدة من التعاون. وأن الهدف النهائي هو حسم كل المسائل الباقية. وكان مساعد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقچى قد تعهد مع بداية هذه الجولة من المفاوضات بأن بلاده ستقدم منظورا جديدا لحل الأزمة الدولية بخصوص برنامجها النووي بما في ذلك تخفيف مخاوف الأمم المتحدة.[70] وقد مثلت هذه التصريحات التصالحية من الجانبين تغيرا في اللهجة بعد سلسلة اجتماعات فشلت منذ مطلع العام 2012 في التوصل إلى اتفاق يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول المواقع والاطلاع على الملفات والوثائق والحديث مع المسؤولين الإيرانيين المعنيين. وكانت الوكالة التابعة للأمم المتحدة قد دخلت في مفاوضات منفصلة مع إيران بعد أن قدمت الوكالة تقريرا دامغا في نهاية العام 2011 يشير إلى أن إيران عملت على إنتاج قنبلة ذرية قبل العام 2003 وربما بعد ذلك، وعلى نحو خاص في قاعدة پارچين العسكرية القريبة من طهران والتي ظلت الوكالة تطلب الوصول إليها، دون استجابة من السلطات الإيرانية. هذا وقد اتفق الطرفان على عقد جولة جديدة من المحادثات في الحادي عشر من نوفمبر تشرين الثاني في طهران.[71]

ومن جهتها، قالت المتحدثة باسم الخارجية الإيرانية، مَرْضية أفخم إن حكومة الرئيس حسن روحاني قد قامت ببعض الدراسات بشأن المفاوضات النووية ساهمت في اعتماد إيران لتوجه جديد في المفاوضات. وأوضحت أن الجمهورية الإيرانية تأمل في أن تسهم هذه التوجهات الجديدة في تعزيز مسيرة التعاون بين إيران والوكالة الدولية ودفعها إلى الأمام، وفي نفس الوقت ترد على الأسئلة وتبدد الغموض وتسهم في إقرار المزيد من التعاون والتعاطي الإيجابي بين إيران والوكالة.

وعلى صعيد آخر، دافع وزير الخارجية الأميركي جون كيري بقوة عن خيار الدبلوماسية في محاولة لتسوية أزمة النووي الإيراني موجهاً انتقاداً لإسرائيل التي تريد تصعيد الضغط على طهران. وفي كلمة حول نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها، في واشنطن، ذكر كيري أن الولايات المتحدة «أمامها فرصة لمحاولة اختبار الرغبة الحقيقية لإيران في مواصلة برنامجها النووي لأغراض سلمية بحتة». وأضاف أنه «في حال رفضت الولايات المتحدة بوصفها دولة مسئولة أمام كل الإنسانية، فكرة البحث في هذه الإمكانية فستكون غير دولة مسئولة من كل وجه». وفي غضون ذلك، أجرى الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتانياهو محادثات هاتفية تناولت على نحو خاص الملف الإيراني، بحسب ما أعلن البيت الأبيض.[72]

وقد شهدت الفترة من السابع إلى العاشر من نوفمبر تشرين الثاني جولة جديدة من المباحثات بين إيران ومجموعة السداسية الدولية، إلا أنها قد أخفقت في التوصل إلى اتفاق نتيجة تعنت الموقف الفرنسي، حيث وجِّه بعض من أقوى الاعتراضات على مشروع الاتفاق من قِبَل وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، الذي أشار إلى أنه يتعين على الدول الست المشاركة في المفاوضات أن تتجنب الوقوع في "لعبة الاستغفال" التي تراها إيران مفيدة لها. كما عبَّر فابيوس عن قلقه البالغ إزاء المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أمن الكيان الصهيوني، والذي طالب بأن يراعى مراعاة تامة.[73] وطالب فابيوس بالمزيد من الضمانات بشأن مفاعل "أراك"، ومخزون اليورانيوم المخصب، ومستقبل التخصيب عامة.[74]

هذا وقد اتفقت إيران ودول مجموعة السداسية على استئناف المفاوضات خلال عشرة أيام في جنيف، ولكن على مستوى تمثيل أقل.

وعلى حين لم يتم الكشف عن المقترح الذي جرى التفاوض بشأنه، فقد

كشفت التسريبات أن المفاوضات مع إيران كانت تدور حول أربع نقاط أساسية وهي:

- وقف إيران للتخصيب إلى مستوى 20٪ الذي من شأنه أن يؤهلها لإنتاج السلاح النووي، وتحويل ما لديها من اليورانيوم المخصب بهذه النسبة إلى غاز الأوكسيد، وتمتلك إيران ما يقارب 800 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 20٪.
- استمرار إيران في التخصيب بنسبة 3.5٪ بغية استخدام المادة المخصبة بهذه النسبة في مفاعلها، مع الحدّ من عدد أجهزة الطرد المركزي. وبهذا تتمكن إيران من ضمان الاستمرار في عملية التخصيب، ولكن حسب الشروط التي تحددها دول مجموعة "الخمسة زائد واحد".
- إغلاق إيران مفاعل البلوتونيوم للماء الثقيل في أراك والذي يشكل طريقاً إضافياً لإنتاج الأسلحة الذرية. على أن يستمر إغلاق هذا المفاعل فترة 6 أشهر، دون إيقاف كافة أنشطة المفاعل.
- عدم استخدام إيران أجهزة الطرد المركزي من طراز IR-2 التي تمكّنها من تخصيب اليورانيوم بسرعة تفوق سرعة الأجهزة الأقل تطوراً بثلاثة إلى خمسة أضعاف.

ومقابل الوفاء بهذه الالتزامات يقوم الغرب بإلغاء جزئي للعقوبات مع الاحتفاظ بحق فرضها من جديد في حالة خرق الاتفاق المبرم من جانب طهران.[75]

وفي أعقاب اجتماع جمع بين المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو ونائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية على أكبر صالحي، في الحادي عشر من نوفمبر تشرين الثاني في طهران، أعلن صالحي أن إيران والوكالة قد توصلتا إلى اتفاق على "خارطة طريق" للتعاون. وأوضح أن طهران وافقت طوعا على زيارة مفتشي الوكالة لموقع "أراك" الذي يضم مفاعلا يعمل بالمياه الثقيلة ومصنعا لإنتاج مياه ثقيلة، وكذلك لمنجم اليورانيوم في گچين قرب بندر عباس جنوبي البلاد.[76] ومن جهته، رحب مدير الوكالة الدولية بالاتفاق ووصفه بأنه "مهم جدا" مشيرا إلى أنه ما زال هناك "الكثير من العمل" لحل جميع المسائل العالقة في شأن احتمال وجود بُعْدٍ عسكري لبرنامج إيران النووي.[77]

وفي الرابع عشر من نوفمبر تشرين الثاني، دعا الرئيس الأميركي باراك أوباما الكونغرس إلى إفساح المجال لإيران لتثبت جدية التزامها في المفاوضات بشأن

برنامجها النووي، وذلك عبر عدم فرض عقوبات جديدة عليها خلال هذه الأثناء. وقال أوباما في مؤتمر صحافي إنه يدعو الكونغرس إلى التريث حتى يتم التأكد من إمكان تطبيق المرحلة الأولى من الاتفاق في شكل مرضٍ، وأنه ليس هناك سبب لإضافة عقوبات جديدة إلى مجموعة سابقة كانت فاعلة جداً دفعت الإيرانيين الى التفاوض. واعتبر أوباما أن اتفاقاً محتملاً مع إيران من شأنه أن يؤخر البرنامج النووي لطهران «أشهراً إضافية». وأضاف أنه في مقابل التزام الإيرانيين خصوصاً بـ «وقف تقدم برنامجهم» و«الخضوع لعمليات تفتيش أكثر دقة»، فإن الولايات المتحدة ستخفف في شكل طفيف جداً العقوبات المطبقة، إلا أنها ستبقي نواة هذه العقوبات، تلك التي هي الأكثر فاعلية والتي لها تأثير أكبر على الاقتصاد الإيراني والتي تستهدف على نحو خاص القطاع النفطي والقطاعين المصرفي والمالي.[78]

وعلى صعيد آخر، كشف وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، أن بلاده تقترح الإفراج عن جزء صغير من الأصول الإيرانية المجمدة في أنحاء العالم، والتي تقدر قيمتها الإجمالية بـ 45 مليار دولار، وذلك بغية تشجيعها على التخلي عن برنامجها النووي. وقال كيري إن ما تطلبه الإدارة الأميركية من الكونغرس هو منحها وقتاً لتتمكن من التفاوض (مع إيران) وتقديم اتفاق جيد يؤمّن حماية الكيان الصهيوني والمصالح الأميركية والمنطقة، ويضمن بشكل موثوق عدم حصول إيران على سلاح نووي. غير أنه أكد أن نظام العقوبات الأساسي المفروض على طهران لن يتغيّر، مشيراً إلى أن 95 في المائة من العقوبات، أو أكثر، سيبقى على حاله. وأوضح أن «إيران كانت تجني نحو 110 أو 120 مليار دولار سنوياً من عائداتها النفطية وعملياتها المصرفية، غير أنها انخفضت إلى 40 أو 45 مليار دولار جراء العقوبات المفروضة عليها، لافتاً إلى أن هذه الأموال مجمدة في مصارف حول العالم. وأضاف كيري أنه يتفهم «المخاوف العميقة» للكيان الصهيوني بشأن برنامج إيران النووي وأن الدولتين الحليفتين يشتركان في هدف كبح التهديد المتصور رغم اختلافهما في الأساليب.

ومن جهة أخرى ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير صدر في الرابع عشر من نوفمبر تشرين الثاني، متزامنا مع دعوة الرئيس الأميركي للكونغرس بعدم فرض عقوبات جديدة على إيران، أن إيران أوقفت توسيع نطاق منشآتها الخاصة بتخصيب اليورانيوم وأن عدداً قليلاً من أجهزة الطرد المركزي الإضافية لتخصيب اليورانيوم قد تم تركيبها في محطة نطنز للتخصيب. كما أنه لم

يتم تركيب أي أجهزة جديدة في محطة فُردو. وفي موقع بناء مفاعل أراك الذي ينتج البلوتونيوم، تم ربط الجزء الرئيس للمفاعل بنظام التبريد ولكن لم يتم في الفترة الأخيرة التي أُعِدَّ فيها التقرير، إضافة أي مكونات مهمة.[79]

وفي ختام الجولة الثالثة من محادثات جنيف، والتي امتدت خلال الفترة ما بين العشرين والرابع والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني، تمكنت إيران ومجموعة السداسية الدولية من التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني. وتلت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون محاطة بجميع الوزراء الذين شاركوا في المفاوضات في مقر الأمم المتحدة في جنيف بيانا مشتركا يعلن التوصل إلى "اتفاق حول خطة عمل".[80]

وبحسب الاتفاق تلتزم إيران بالتالي:

- وقف تخصيب اليورانيوم لنسبة أعلى من 5 بالمائة.
- التخلص من كمية اليورانيوم المخصبة إلى نسبة 20 بالمائة.
- وقف أي تطوير لقدرات تخصيب اليورانيوم.
- عدم زيادة مخزون اليورانيوم المخصب إلى نسبة 3.5 بالمائة.
- وقف أي نشاط في مفاعل أراك ووقف أي تقدم في مجال تخصيب البلوتونيوم.
- الشفافية التامة في السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش المفاجئ واليومي لمنشآت إيران النووية، بما في ذلك مصانع أجهزة الطرد.[81]

وفي مقابل ذلك، تلتزم القوى الكبرى بتخفيف "محدود ومؤقت وقابل للتغيير" لنظام العقوبات على إيران، مع الابقاء على الهيكل الأساسي للعقوبات كما هو خلال فترة ستة أشهر، ويتضمن ذلك:

- عدم فرض أي عقوبات جديدة إذا التزمت إيران بما تم الاتفاق عليه خلال فترة 6 أشهر.
- تعليق العمل بعقوبات محددة مثل العقوبات على التعامل في الذهب والمعادن وقطاع السيارات الإيراني وصادرات إيران البتروكيماوية بما يوفر لها 1.5 مليار دولار من العائدات.
- السماح بإصلاحات وإعادة تأهيل بعض خطوط الطيران الإيرانية.[82]
- الإبقاء على مبيعات النفط الإيرانية عند مستواها المنخفض الحالي (الذي يقل بنسبة 60 بالمائة عن مستويات العام 2011) والسماح بتحويل 4.2 مليار دولار من عائدات تلك المبيعات إلى إيران على أقساط بالتزامن مع التزام طهران

بتعهداتها في الاتفاق.

- السماح بتحويل 400 مليون دولار من أصول إيران المجمدة لتغطية نفقات دراسة الطلاب الإيرانيين في الخارج.[83]

وبالمحصلة، فقد سمح الاتفاق النووي الجديد – والذي دخل حيز التنفيذ في العشرين من يناير كانون الثاني من العام 2014[84] - لإيران بالوصول إلى سبعة مليارات دولار من مواردها لأغراض معينة فقط، لكنها لم تفلح في الوصول إلى حوالي 100 مليار دولار أخرى من أموالها في البنوك الخارجية بفعل الحظر الدولي. وكذلك فقد ظلت العقوبات مفروضة على مبيعات الطاقة الإيرانية، وهذا يعني أن إيران قد خسرت ما قيمته 30 مليار دولار خلال فترة الأشهر الستة مدة الاتفاق، أي خمسة مليارات دولار كل شهر مقارنة مع ما كانت تحصل عليه في العام 2011. وقد استمر خلال فترة الاتفاق أيضا الحظر على البنك المركزي وباقي البنوك الإيرانية وشركات الضمان والملاحة البحرية. وكذلك استمر فرض العقوبات على ستمائة شخصية وكيان إيراني لها علاقة بالبرنامج النووي وبرنامج الصواريخ. إضافة إلى العقوبات الأساسية على قطاعات أخرى مثل التصنيع العسكري والشحن وتلك المتعلقة بوضع إيران كـ "دولة راعية للإرهاب".[85]

وفيما تواصلت ردود الفعل الدولية المرحبة بالاتفاق الذي توصلت إليه القوى الكبرى مع إيران، فقد ندد رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو بالاتفاق ووصفه بأنه خطأ تاريخي جعل تصنيع الأسلحة النووية في متناول طهران وقال إن إسرائيل لن تلتزم به.[86]

وعلى جانب آخر، فقد تصاعدت المخاوف من أن تستخدم طهران الأموال المفرج عنها بموجب الاتفاق في تمويل الحرب في سوريا، وتعزيز حالة الاستقطاب الطائفي في المنطقة، وأن تفتح الفرصةُ، التي أتاحها لها الاتفاقُ لالتقاط الأنفاس، شهيتَها لمزيد من التدخل في شئون دول المنطقة، وتصعيد الحرب الباردة التي تخوضها في مواجهة دول الخليج العربي وعلى رأسها العربية السعودية.

وقد اعترف مسئولون أميركيون بإجراء الولايات المتحدة بعض المحادثات المباشرة مع الإيرانيين لم يعلن عنها في حينها خلال الأشهر القليلة السابقة على التوصل إلى اتفاق الرابع والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني. حيث أجرت واشنطن وطهران منذ مارس آذار من العام 2013، محادثات سرية في سلطنة عمان ودول أخرى. وقد ضمت خمس جلسات على الأقل، من الجانب الأميركي وليام بيرنز

مساعد وزير الخارجية، وكبير المفاوضين الأميركيين السابق حول الملف النووي الإيراني، وجايك ساليفان، أبرز مستشاري نائب الرئيس جوزف بايدن للشئون الخارجية، ومسئولين إيرانيين. وقد أطلع أوباما رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو على ما تم إنجازه خلال هذه المحادثات، خلال لقائهما في البيت الأبيض في الثلاثين من سبتمبر أيلول من العام 2013. في حين أكدت مصادر أوروبية أن المحادثات السرية بدأت قبل انتخاب روحاني بمدة طويلة وأن الكثير من التصريحات المدوية سواء الإيرانية أو الأميركية في السنوات الأخيرة كان هدفها التغطية على محاولات التوصل إلى تفاهمات على قضايا تتجاوز الملف النووي.[87]

الحق في التخصيب

نص الاتفاق على تعهد إيران بالتوقف – لمدة ستة أشهر - عن تخصيب اليورانيوم فوق خمسة بالمائة. ومن المعروف أن تخصيب اليورانيوم للمستوى المنخفض، 3-5 بالمائة، ليس صعبًا، ولا يمثل خطوة ملموسة نحو السلاح النووي. ولكن رفع مستوى التخصيب إلى عشرين بالمائة هو إنجاز ملموس؛ وإن توفرت كميات كافية من هذا اليورانيوم المخصب، فإن إيصاله إلى اليورانيوم المخصب بدرجة تسعين بالمائة أو أعلى، الضروري للسلاح النووي، لا يعتبر مسألة معقدة تقنيا. وبهذا المعنى، يمكن الاستنتاج أن التزام إيران باتفاق جنيف يعيقها عن الاقتراب من عتبة السلاح النووي، على الأقل خلال الأشهر الستة التي يسري فيها الاتفاق المرحلي.

وعلى الرغم من حالة الارتياح التي صاحبت توقيع الاتفاق، فقد حاول كل من الجانبين المتفاوضَيْن تفسير الاتفاق على أنه انتصار له ولمواقفه، خاصة في ضوء الغموض الذي لفَّ بعض نصوصه. وتحدث الرئيس حسن روحاني في كلمته للشعب الإيراني عن اعتراف رسمي غربي بحق إيران في التخصيب، إلا أن نص الاتفاق لا يتضمن ذلك صراحة. فما يتضمنه الاتفاق هو إقرار واقعي بوجود نشاطات تخصيب عند مستوى أقل من 3-5 بالمائة (على أساس أنه من الصعب التحكم بالمنتج بين هذين المستويين). وقد جادلت الدول الغربية في المفاوضات بأن المعاهدات الدولية لا تنص على حق التخصيب، بل تحدده، إن وجد، بشروط منع انتشار السلاح النووي.[88]

وقد أحدث الاتفاق جدلا حيث إنه لم ترد فيه أية جملة تنص على الاعتراف رسميا بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على أراضيها، طبقًا للمادة الرابعة من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية التي تسمح بذلك. وتظل عبارة "استمرار التخصيب" ليست "الاعتراف الرسمي" الذي لا جدال فيه.[89]

وعند الحديث عن الخطوات النهائية في الحل، وضعت مجموعة السداسية الدولية ثلاثة شروط ليكون التخصيب جزءًا من البرنامج النووي الإيراني، وهذه الشروط هي:

- أن يكون محدودًا من حيث المستوى والقدرة وحجم المخزون المخصب، ونطاقه وموقعه.
- أن يخضع لرقابة مشددة.
- إثبات الحاجة العملية له (Consistent with practical-needs)، وهذا الشرط تحديدًا أعطي الجانب الغربي فرصة القول بأن الحاجة العملية لا تتطلب قيام إيران بالتخصيب داخل أراضيها. وهذه الشروط تعكس في حقيقتها سعيًا لتفكيك البنية التحتية لتخصيب اليورانيوم.

كما نص اتفاق جنيف صراحة على ضرورة التزام إيران بقرارات مجلس الأمن الدولي. وهو ما كان يعطي للقوى الغربية الحق بأن تطلب تعليق التخصيب حتى بالنسبة لما دون 5 في المائة الذي تم القبول به؛ وهو ما ينص عليه قرار مجلس الأمن.[90]

ما بعد اتفاق جنيف

تواصلت المفاوضات بين إيران والدول الست الكبرى بعد توقيعهما الاتفاق النووي المرحلي في جنيف، والذي كان الاتفاق الرسمي الأول بين إيران والولايات المتحدة منذ أربعة وثلاثين عاما.[91] ونتيجة لإخفاق المتفاوضِين في التوصل إلى اتفاق نهائي مع حلول العشرين من يوليو تموز من العام 2014 بحسب ما كان يقضي به اتفاق جنيف المرحلي، فقد توافقت إيران ومجموعة السداسية الدولية في الثامن عشر من يوليو تموز على تمديد المفاوضات بينهما أربعة أشهر إضافية، وهو ما يعني مد مهلة التوصل إلى اتفاق إلى الرابع والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني من العام 2014. وقالت كاثرين آشتون مسئولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية الإيراني جواد ظريف في بيان مشترك إنه ما زالت توجد فجوات كبيرة بشأن بعض القضايا الأساسية التي تتطلب مزيدا من الوقت والجهد.[92]

وكما كان متوقعا، فقد اتفقت إيران ومجموعة السداسية الدولية في الرابع والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني من العام 2014 على تمديد سريان اتفاق جنيف المؤقت – للمرة الثانية – لمدة سبعة أشهر، حتى الأول من يوليو تموز من العام 2015، بعد أن فشلت الجولة العاشرة من المحادثات في التوصل إلى اتفاق نهائي. وكانت جولة المفاوضات النووية العاشرة قد انطلقت في فيينا يوم الثلاثاء الثامن عشر من نوفمبر تشرين الثاني من العام 2014، وانعقد آخر اجتماع في إطارها

بحضور وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف ووزراء خارجية مجموعة السداسية الدولية ومسئولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون بعد ظهر الاثنين الرابع والعشرين من نوفمبر تشرين الثاني، وهو الموعد الذي كان مقررا لانتهاء مدة التمديد الأول للمفاوضات. وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من جانبه إنه قد جرى إنجاز القسم الأكبر من العمل، باستثناء التفاصيل التقنية. ومن جهته، قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري إن إيران ومجموعة السداسية الدولية حققتا تقدما كبيرا في طريق التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني، ولكن على الرغم من الأفكار الجديدة التي طرحت فإن المحادثات ستبقى صعبة في الشهور المقبلة. وأشار وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند في تعليقه على مسار المفاوضات إلى أن هناك هدفا واضحا يتمثل في التوصل "لاتفاق أساسي" خلال الشهور الثلاثة المقبلة.[93]

وبعد مفاوضات ماراثونية شهدتها مدينة لوزان السويسرية خلال الفترة من السادس والعشرين من مارس آذار حتى الثاني من أبريل نيسان من العام 2015، توصلت مجموعة السداسية الدولية وإيران – بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانية عشر شهرا - إلى اتفاق إطار – وصف بالتاريخي - بشأن الملف النووي الإيراني، يهدف إلى كبح تقدم البرنامج النووي الإيراني لمدة عشر سنوات - على الأقل - بتعليق أكثر من ثلثي قدرات التخصيب الإيرانية مقابل رفع العقوبات الغربية عن طهران، بعد أزمة استمرت اثني عشر عاما بين إيران والغرب. وقد تم الإعلان عن التوصل إلى الاتفاق خلال مؤتمر صحافي جمع بين وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف ومفوضة الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية فيديريكا موغيريني (تولت مهام المنصب في الأول من نوفمبر تشرين الثاني من العام 2014)، التي أعلنت التفاهم على "المعايير الرئيسة" للاتفاق بشأن النووي الإيراني.[94]

وقد وصل المفاوضون إلى نتيجة واضحة فيما يتعلق بأكثر من 95٪ من الموضوعات التي جرى التفاوض بشأنها، وتضمنت الملاحق ست قضايا، هي: أراك، وفُردو، والتخصيب، والرقابة والتفتيش، والبحث والتطوير، والعقوبات.[95] وقد تركزت بنود الاتفاق في محورين رئيسين، هما:

الأول: التخصيب والتفتيش والمنشآت النووية

- التخفيض بمقدار الثلثين لعدد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة لتخصيب اليورانيوم لإنتاج قنبلة نووية، من 19 ألف جهاز إلى 6104 المثبتة بموجب الاتفاق، وتستعمل إيران منها 5060 جهاز فقط لتخصيب اليورانيوم.
- أجهزة الطرد المركزي الـ 6104 ستكون من الجيل الأول.

- نسبة تخصيب اليورانيوم لا تتجاوز 3.67٪ على مدى 15 عاما.
- التخفيض من مخزون اليورانيوم المخصب من 10 آلاف كيلوغراما إلى 300 كيلوغراما فقط على مدى 15 عاما.
- وضع أجهزة الطرد المركزي الزائدة والبنية التحتية لتخصيب اليورانيوم المتخلى عنها في مخازن تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أن لا تستخدم إلا كبدائل لأجهزة الطرد المركزي العاملة.
- عدم قيام إيران ببناء أي منشأة جديدة بغرض تخصيب اليورانيوم خلال 15 عاما.
- عدم استخدام منشأة "فُردو"، وعدم إجراء أبحاث بخصوص التخصيب في المنشأة، لمدة 15 عاما، على أن يتم تحويلها للاستعمالات ذات الأغراض السلمية لاحقا.
- السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم فقط في منشأة "نطنز" لمدة 10 سنوات باستخدام 5060 جهاز طرد مركزي من الجيل الأول.
- سحب 1000 جهاز طرد مركزي من الجيل الثاني من منشأة "نطنز" ووضعها في مخازن تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة المواقع النووية الإيرانية كافة بانتظام، كما يكون بإمكان مفتشي الوكالة الوصول لسلسلة الإمدادات التي تدعم البرنامج النووي الإيراني، سيما مادة اليورانيوم.
- تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى أي موقع تشتبه فيه أو أية منشأة "سرية".
- موافقة إيران على تطبيق البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يمنح الوكالة حق الوصول للمعلومات بشأن البرنامج النووي، بما في ذلك المرافق المعلنة وغير المعلنة.
- موافقة إيران على الإبلاغ المبكر عن عزمها إنشاء أية منشأة جديدة.
- إعادة بناء مفاعل "أراك" النووي الذي يعمل بالمياه الثقيلة، بشكل لا يمكن معه إنتاج البلوتينيوم، على أن تدعم في ما بعد الأبحاث العلمية والنظائر المشعة في إنتاج النووي السلمي.
- تدمير وإزالة وشحن المحرك الأصلي للمفاعل الذي يمكنه إنتاج كميات كبيرة من البلوتونيوم خارج إيران.
- تقوم إيران بشحن الوقود المستنفد من المفاعل خارج البلاد مدى الحياة، مع التزامها بعدم إجراء أبحاث أو عمليات إعادة تصنيع على الوقود النووي المستنفد.
- التزام إيران بعدم بناء أي مفاعل نووي إضافي يعمل بالمياه الثقيلة لمدة 15 عاما.

الثاني: العقوبات

وعلى صعيد العقوبات كان أبرز ما تضمنه الاتفاق:

- يقوم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بتعليق العقوبات، بعد تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تطبيق إيران جميع الخطوات الرئيسة المتعلقة ببرنامجها النووي.
- تجديد العقوبات على إيران في حالة عدم التزامها بنص الاتفاق.
- رفع جميع قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة ببرنامج إيران النووي في آن واحد مع انتهاء إيران من معالجة جميع المحاور الرئيسة (التخصيب، ومفاعلات "فُردو" و"أراك" والشفافية).
- صياغة مشروع قرار جديد في مجلس الأمن الدولي متعلق بنقل التكنولوجيا الحساسة، إضافة إلى دمج قيود مهمة على الأسلحة التقليدية والصواريخ البالستية، والسماح بتفتيش البضائع ذات الصلة، وتجميد الأصول من خلال هذا القرار الجديد.
- إعادة فرض العقوبات على إيران في حال حادت عن تنفيذ التزاماتها.
- الإبقاء على العقوبات الأمريكية على إيران الخاصة بالإرهاب وحقوق الإنسان والصواريخ الباليستية.[96]

ورغم الخلافات التي ظهرت في العلن عقب توقيع الاتفاق، فقد بدا معسكر المؤيدين للاتفاق أكثر صلابة؛ فقد حققت إيران اعترافًا دوليًّا بامتلاكها التقنية اللازمة في المجال النووي، وحصلت على إقرار من المجتمع الدولي بحق إيران في امتلاك التقنية النووية السلمية وهو ما يشكّل مصدر دخل كبير لإيران، وحصلت على تعهد بإلغاء العقوبات الاقتصادية وهو ما سيترك تأثيرات إيجابية على الاقتصاد والمجتمع الإيراني. ولا يقل أهمية عن ذلك كله "التغيير الذي طرأ على السلوك السياسي الأميركي" تجاه إيران وإبطال الخيار العسكري ضد الجمهورية الإيرانية.[97]

هذا في حين ساق المعارضون للاتفاق حُججًا لا تقل أهمية عن حجج المؤيدين؛ فقد رتَّب الاتفاق التزامات قانونية أمام المجتمع الدولي لا يمكنه التراجع عنها، خاصة على صعيد تخصيب اليورانيوم، ولم يأت كما أرادته طهران اتفاقًا واحدًا نهائيًّا وشاملًا وإنما جاء على مرحلتين مما يعني أن بعض الالتزامات المهمة للأطراف الأخرى خاصة في مجال العقوبات وجدولة إلغائها أو تعليقها لم تُحسم بعد، فضلًا عن أن آلية إلغاء العقوبات الاقتصادية قد اكتنفها الغموض وأحاطت بها تفسيرات متباينة.[98] وأيا ما كان الأمر فإن القوى المؤثرة في الساحة السياسية الإيرانية قد جمعها "الرغبة في إنجاح الاتفاق".[99]

وفي الرابع عشر من يوليو تموز من العام 2015، توصلت مجموعة السداسية الدولية وإيران في فيينا إلى اتفاق ينظم رفع العقوبات المفروضة على طهران منذ عقود، ويسمح لها بتصدير واستيراد أسلحة، كما ينص على إلغاء تجميد المليارات من الأرصدة الإيرانية بالخارج، مقابل منع إيران من تطوير صواريخ نووية، وقبولها زيارة مواقعها النووية، وقد جاء هذا الاتفاق استكمالا لاتفاق لوزان.[100]

وفي يوم السبت السادس عشر من يناير كانون الثاني من العام 2016 دخل الاتفاق النووي المبرم بين إيران ومجموعة السداسية الدولية في الرابع عشر من يوليو تموز من العام 2015 حيز التنفيذ، ورفعت العقوبات الاقتصادية الخانقة عن إيران بعد أن أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن طهران استكملت تنفيذ التزاماتها وخفضت من أنشطتها النووية الحساسة.[101]

الخاتمة

لم يكن التوصل إلى تسوية للأزمة النووية الإيرانية بالأمر السهل، وقد كشفت المفاوضات عن صعوبات في تبديد انعدام الثقة المتبادل وتقديم التنازلات المطلوبة من الجانبين.

وبعد سنوات من فشل الدبلوماسية واعتماد خطاب عدائي بشكل متزايد، فتح انتخاب الرئيس الإيراني حسن روحاني، المعتدل نسبيا، كُوَّة أمل أمام إنجاز اتفاق من شأنه أن يجنِّب المشرق الإسلامي مخاطر نشوب حرب جديدة.

ومع فوز حسن روحاني سادت أجواء من التفاؤل بتحسُّن علاقات إيران بالولايات المتحدة وتوابعها من الدول الغربية. وخلافا لما كان عليه الحال في السنوات الثماني السابقة التي تولى فيها أحمدي نجاد رئاسة البلاد عندما كان العداء للغرب على رأس أجندة السياسة الخارجية الإيرانية، فإن الحديث عن إحداث انفراجة حقيقية في العلاقات مع الدول الغربية أو التفاوض الجدي بشأن البرنامج النووي الإيراني لم يعد خطا أحمر لا يمكن لأحد الاقتراب منه. ومع توثُّق الولايات المتحدة والدول الغربية من صدق التوجهات التصالحية التي تبناها روحاني، تراجع خيار توجيه ضربات عسكرية إلى إيران، وهو الخيار الذي كان يحظي بقبول كبير عندما كان أحمدي نجاد يتولى رئاسة البلاد.

وقد قدَّم فوز روحاني فرصة نادرة لحل الأزمة النووية سلميا والسير باتجاه رفع العقوبات عن إيران، وربما لرسم مسار جديد في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة يقوم على التعاون والشراكة بعد خمسة وثلاثين عاما من العداء المُعلَن.

لقد كانت العلاقة بين الجمهورية الإيرانية والولايات المتحدة حالة شاذة في العلاقات الدولية. فقد انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لأكثر من ثلاثين

عاما. وهي فترة أطول من الفترة التي انقطعت فيها العلاقات الأميركية الروسية عقب قيام الثورة البلشفية في العام 1917، وكذلك من الفترة التي انقطعت فيها العلاقات الأميركية الصينية عقب استيلاء الشيوعيين على السلطة في الصين في العام 1949. وطوال فترة الحرب الباردة حرصت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الإبقاء على قنوات اتصال مفتوحة بينهما، رغبة منهما – رغم العداء المستحكم بينهما – في تحنُّب تصعيد الصراع. أما في حالة العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران فقد كان هناك الكثير من القيود والعقبات التي حالت دون إذابة جبل الجليد القائم بين البلدين.

وكانت الأسباب الرئيسة للإخفاق في إيجاد مداخل للحوار بين البلدين هي حالة انعدام الثقة والتوجس المتبادل. وقد عمَّق قيام الولايات المتحدة بعمليات سرية لزعزعة استقرار الجمهورية الإيرانية، والعقوبات، والتوجهات الأميركية لإسقاط النظام الإيراني، واتهام إيران أنها جزء من "محور الشر"، من مشاعر الشك والارتياب لدى النخبة الإيرانية الحاكمة تجاه الولايات المتحدة، وكان أقوى تعبير عن هذه المشاعر حديث مرشد الجمهورية الإيرانية علي خامنئي عن عدم التراجع أمام العدو "حتى ولو لخطوة واحدة".[102]

وأيا ما كان الأمر، فقد كان أوباما وروحاني في وضع فريد سمح لهما بالتوصل إلى اتفاق تاريخي لتسوية الأزمة النووية الإيرانية، ليؤكد الرجلان إرثهما كصانعَي سلام. وخلال محادثات شاقة كان على الجانبين الإيراني والغربي أن يخفضا من سقف توقعاتهما، ويقبلا بتقديم التنازلات المطلوبة. وعلى الرغم من أن النجاح الذي حققته عملية التفاوض لا يمكن أن ينهي بحد ذاته سنوات طويلة من العداء، إلا أنه يشكّل خطوة هائلة على الطريق نحو إيجاد آلية جديدة لإدارة الصراع بين إيران والغرب وفي القلب منه الولايات المتحدة.

لقد توصلت الولايات المتحدة - بعد فشل سياستها المتشددة حيال إيران في تغيير النظام فيها، وبقاء إيران قوة إقليمية معتبرة - إلى نتيجة مفادها أن التفاهم مع إيران وليس مواجهتها هو ما يخدم المصالح الأميركية. وقد راهنت إدارة أوباما على أن اعتماد سياسة انفراج مع إيران من شأنه أن يؤدي إلى إقامة توازن بين الخصمين الخليجيين، الرياض وطهران، على نحو يضع حدا للصراعات التي تهز المنطقة، ويسهل انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط لتستدير باتجاه آسيا، في ضوء سياسة "إعادة التموضع" الأميركية في منطقة آسيا والمحيط الهادي التي تبناها أوباما منذ العام 2009.[103] وفي ظل حالة الضعف الشديدة التي عانى منها النظام الإقليمي العربي بُعَيد الربيع العربي كان لابد للولايات المتحدة من إعادة العلاقة مع إيران على أسس جديدة تضمن مساحة النفوذ بينهما، وهنا كانت إيران مستعدة لتجميد

مشروعها النووي إذا ضمنت لها الولايات المتحدة دورا يتناسب مع حجم قوتها المتصاعد في المنطقة.[104] وبدرجة ما فإن ما قامت به الولايات المتحدة هو تصديق على الهيمنة الإيرانية في العراق وسوريا واليمن والخليج العربي في مقابل الاتفاق النووي.[105]

كذلك فقد مكَّنَ التوصل إلى تسوية للمسألة النووية الإيرانية واشنطن من الانخراط في تعاون مباشر مع طهران بشأن عدد من الأولويات الاستراتيجية المشتركة بينهما، والتي كان من بينها الحرب ضد التنظيمات الإسلامية السنية ومن بينها "تنظيم الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا، ودعم الحكومة الأفغانية – التي هي صنيعة للتحالف الغربي في أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة – والعمل على تحجيم دور حركة طالبان حليفة باكستان التاريخية.[106] وربما تُمَكّنُ العلاقات الآخذة في الدفء بين إيران والولايات المتحدة واشنطن من الاستعانة بقدرات إيران في موازنة النفوذ الروسي والصيني في آسيا الوسطى، ووضع حد لتوسع الصين التجاري عبر فتح أسواق جديدة في المنطقة.[107] ولا يخفى أن عودة إيران بقوة إلى سوق النفط الدولية بعد رفع العقوبات قد أدت إلى هبوط كبير في الأسعار، كان المستفيد الأكبر منه الولايات المتحدة والدول الغربية. كما أن رفع العقوبات يفتح الباب واسعا أمام الشركات الأميركية والأوروبية للاستثمار في الاقتصاد الإيراني. أما إيران فقد خرجت من شرنقة العزلة وعادت من جديد للاندماج في الاقتصاد العالمي، متأهبة لاستقبال موجة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية. وهكذا فقد خرج الأميركيون والإيرانيون كلاهما رابحين مع التوصل إلى تسوية للقضية النووية الإيرانية، وربما كان الخاسر الأكبر، إن لم يكن الوحيد، هو العالم العربي والدول الإسلامية السنية.

الهوامش

[1] Büşra Özgüler, *"One of Rouhani's main goals is to ease the sanctions of the West on Iran because of the nuclear program", Interview with Ali Hussein Bakeer*, International Strategic Research Organisation (USAK), Jun 22, 2013;
احمد منتظران، تاملی پیرامون روابط ایران و امریکا، *مرکز بین المللی مطالعات صلح*، دوشنبه 8 مهر 1392 - 30 سپتامبر 2013.

[2] Farah Al-Zaman Abu Shuair, *Domestic Voices: Actors in Iran's Political Arena*, Al Jazeera Center for Studies, Apr 2, 2014.

[3] kjetil selvik, *Rouhani to the rescue: aiming for the Middle Way in the Islamic Republic* (Oslo: Norwegian Peacebuilding Resource Center, August 2013), p. 3.

[4] Jonathan Steele, *Iran has changed course. Now the US must do the same*, Guardian, Sunday 16 June 2013.

[5] Yu Lintao, *The Iranian Thaw*, Beijing Review, VOl.56 NO.47, Nov 21, 2013;
دیپلماسی ایرانی، روحانی، فرصتی برای بازاندیشی رابطه غرب با ایران؛ گفتگو با محمد فرهاد کلینی، یکشنبه 2 تیر 1392 - 23 ژوئن 2013.

[6] Emily B. Landau, *After Round One with Rouhani: Staying Focused on the Dynamics of Nuclear Bargaining*, INSS Insight No. 477, October 17, 2013.

[7] Abolhassan Bani-Sadr, *Expect a nuclear deal with Iran's Rouhani – but not normal ties with US*, Christian Science Monitor, October 4, 2013.

[8] Patrick Clawson, *Rouhani's Nuclear Views: An Open Book?* (Washington D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, June 19, 2013);
بابک داد، تدبير احتمالي روحاني براي غلبه بر تندروهاي داخلي و سپاه، *وبلاگ بابک داد "فرصت نوشتن"*، پنجشنبه 4 مهر 1392 - 26 سپتامبر 2013.

[9] Farah Al-Zaman Abu Shuair, op. cit.

[10] International Crisis Group, *Spider Web: The Making and Unmaking of Iran Sanctions*, Middle East Report N°138, February 25, 2013, pp. i-1;
حمید شیرازی، *ارزیابی واقع گرایانه هدف تحریم ها*، اخبار روز، پنجشنبه ۷ دی ۱۳۹۱ - ۲۷ دسامبر ۲۰۱۲.

[11] Bijan Khajehpour, Reza Marashi, and Trita Parsi, *The Trouble with Sanctions*, Cairo Review of Global Affairs, July 21, 2013, p. 85-86.

[12] Council on Foreign Relations, *The Lengthening List of Iran Sanctions*, October 14, 2013.

[13] U. S. Government Accountability Office (GAO), *Iran: U.S. and International Sanctions Have Adversely Affected the Iranian Economy*, Feb 25, 2013.
[14] Anthony H. Cordesman, Bryan Gold, Sam Khazai, and Bradley Bosserman, *US and Iranian Strategic Competition: Sanctions, Energy, Arms Control, and Regime Change*, Centre for Strategic and International Studies, April 19, 2013, pp. II-1;
دویچه وله، اتحادیه اروپا در یک قدمی تحریم نفت و بانک مرکزی ایران، پنجشنبه 19 ژانویه 2012 - 29 دی 1390.
[15] Mansour Kashfi, *Prospect of sanctions' end highlights woes of Iranian oil and gas industry*, Oil & Gas Journal, Mar 3, 2014.
[16] Economist Intelligence Unit (EIU), *Oil sanctions on Iran: Cracking under pressure?*, December 2012, p. 9.
[17] Mansour Kashfi, op. cit.
[18] Kenneth Katzman, *Iran Sanctions*, Congressional Research Service (CRS), January 15, 2014;
کاوه امیدوار، پارس جنوبی اسیر تحریم، *بی بی سی*، دوشنبه 2 ژوئیه 2012 - 12 تیر 1391.
[19] The Swedish Export Credits Guarantee Board (EKN), *Sanctions isolating Iran*, Country Risk Analysis (Iran), May 14, 2013, p. 6;
محمد امینی، سپاه پاسداران و تحریم‌های بین‌المللی علیه ایران، *بی بی سی*، جمعه 30 ژوئیه 2010 - 8 مرداد 1389.
[20] Reagan Thompson, *The Effectiveness of the Fourth Round of Sanctions against Iran*, Stanford Journal of International Relations, Vol. XIII, No. 1, Fall 2011, p. 11.
[21] Anthony H. Cordesman, et al., op. cit., p. 90.
[22] The Swedish Export Credits Guarantee Board (EKN), op. cit, pp. 4-5;
نیکی محجوب، تحریم‌های بانکی و فشاری که به مردم وارد می‌کند، *بی بی سی*، چهارشنبه 28 ژوئیه 2010 - 6 مرداد 1389.
[23] Anthony H. Cordesman, et al., op. cit., p. 88.
[24] Eskandar Sadeghi-Boroujerdi, *Sanctioning Iran: Implications and Consequences* (London: Oxford Research Group, Oct 9, 2012), pp. 13-14.
[25] International Campaign for Human Rights in Iran (ICHRI), *A Growing Crisis: The Impact of Sanctions and Regime Policies on Iranians' Economic and Social Rights* (New York: ICHRI, April 29, 2013), p. 12.
[26] Clayton Kaier, *Economic sanctions in a smaller world: Is globalization increasing the precision and efficacy of foreign policy tools?*, 2012-13

Honors in the Discipline, Department of Business, Elizabethtown College, 2013;
جمهوري اسلامي، وزارت صنعت دستور داد: گوشت مرغ و شیر ارزان شود؛ رئیس هیئت مدیره انجمن صنفی پرورش دهندگان مرغ: وزارتخانه‌ها هماهنگ نیستند، مرغ گران می شود، ص 15، پنجشنبه 21 ژوئن 2012 - 1 تیر 1391.
[27] International Crisis Group, op. cit., pp. 25-26.
[28] Ibid, p. 36;
وبستا نیوز، تحریمهای گسترده‌تر، ضریب ایمنی حمل و نقل هوایی را کاهش می‌دهد، پنجشنبه ۳۰ مرداد ۱۳۹۳- 21 اوت 2014 .
[29] International Campaign for Human Rights in Iran (ICHRI), op. cit., pp. 12-112;
دویچه وله، تندباد تحریم و تنگناهای بخش خصوصی، سه شنبه 5 نوامبر 2013 - 14 آبان 1392.
[30] Reagan Thompson, op. cit, p. 10.
[31] Colleen Richards, *The Unintended Consequences of Economic Sanctions on Iran*, Journal of Asfar, November 2012.
[32] Steven Plaut, *The Collapse of Iran's Rial*, Gatestone Institute Policy Paper, February 21, 2013.
[33] Colleen Richards, op. cit.
[34] Eskandar Sadeghi-Boroujerdi, op. cit;
دویچه وله، ۱۷ میلیون ایرانی به‌زودی کوپن مواد غذایی می‌گیرند، چهارشنبه 23 ژانویه 2013 - 4 بهمن 1391.
[35] International Institute for Peace, Justice and Human Rights, *The impact of sanctions on Iranian people healthcare*, September 2013, pp. 10-19.
[36] International Campaign for Human Rights in Iran (ICHRI), op. cit., p. 143.
[37] محمود لعوتة، انتعاش حركة تهريب الأدوية عبر الحدود الإيرانية بالحمير .. والأسعار تتضاعف يوميا، *صحيفة الاقتصادية السعودية*، الثلاثاء 3 ربيع الأول 1434 هـ، 15 يناير 2013، العدد 7036
[38] *مركز المزماة للدراسات والبحوث*، أبعاد تردي الأوضاع الاقتصادية على الحياة الصحية في إيران، 18 مارس 2015.
[39] رستم محمود، مصير الأموال الإيرانية المسترجعة، *صحيفة الحياة اللندنية*، الثلاثاء، 11 أغسطس آب 2015.
[40] Colleen Richards, op. cit.
[41] *Human Rights Watch*, Iran: Government Trampling Workers' Rights, April 30, 2013.
[42] محمد عايش، العقوبات الاقتصادية على إيران تطال "مدمني المخدرات"، *العربية نت*، الخميس 14 صفر 1434هـ - 27 ديسمبر 2012 م.

[43] *صحيفة العربي الجديد*، عصابات إيران.."المطابخ" تغرق طهران بالمخدرات، 28 سبتمبر 2014.
[44] محمد عايش، إيران: الأزمة الاقتصادية تزيد سرقات الشوارع، *العربية نت*، الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012 م.
[45] صالح حميد، طهران.. الشرطة تعذب معتقلين في الشوارع، *العربية نت*، السبت 16 محرم 1436هـ - 8 نوفمبر 2014 م.
[46] *صحيفة الشرق الاوسط اللندنية*، إيران تبحث عن حلول لظاهرة سرقات صناديق الصدقات، الأربعاء - 1 رمضان 1436 هـ - 17 يونيو 2015 م.
[47] ياشار إرفانيان وهشام الدريوش، "إذا لم يتغير شيء في حياتي سأغادر إيران"، *دويتشه فيله*، 2013/9/6.
[48] Alireza Nader, *Rouhani's Election: Regime Retrenchment in the Face of Pressure*, Testimony submitted before the House Foreign Affairs Committee, Subcommittee on the Middle East and North Africa on June 18, 2013, Published 2013 by the RAND Corporation, pp. 4-5.
[49] Najmeh Bozorgmehr, *Rohani's challenge: keeping Iran's supreme leader on side*, Financial Times, July 22, 2013.
[50] Ali M Ansari, *A Fragile Opportunity: The 2013 Iranian Election and its Consequences* (London: Royal United Services Institute, October 2013), pp. 6-7.
[51] Alireza Nader, op. cit., pp. 1-7;
دویچه وله فارسی، تأکید حسن روحانی بر ادامه تحول در سیاست خارجی ایران، دوشنبه 8 مهر 1392 - 30 سپتامبر 2013.
[52] Darisuh Zahedi and Scott Field, *Khamenei's masterstroke*, Al Jazeera America, September 27, 2013;
دنیای اقتصاد، فرصت ها و چالش های "روحانی" در عرصه سیاست خارجی؛ گفتگو با کیهان برزگر، چهارشنبه 9 مرداد 1392 - 31 ژوئیه 2013.
[53] Christian Funke, *The Election of Hasan Rouhani as Seventh President of the Islamic Republic of Iran* (Berlin, International Reports, Konrad-Adenauer-Stiftung, Aug. 12, 2013), pp. 46-47.
[54] Ibid., pp. 48-49.
[55] Ibid., pp. 31.
[56] Mark Dubowitz, *Examining Nuclear Negotiations: Iran After Rouhani's First 100 Days* (Washington, DC: Foundation for Defense of Democracies, November 13, 2013), p. 4;
دیپلماسی ایرانی، بازی زیرکانه روحانی با پرونده هسته ای ایران، پنجشنبه 30 خرداد 1392 - 20 ژوئن 2013.

[57] Nader Entessar and Kaveh Afrasiabi, *Rebooting US-Iran relations*, Boston Globe, September 24, 2013;
سرگی ایوانوف، آیا آیت الله خامنه ای برای مذاکره با آمریکا چراغ سبز نشان داد؟، *ریا نووستی*، پنجشنبه 15 فروردین 1392 - 4 آوریل 2013.
[58] Reza Marashi, *In Vienna, U.S. and Iran Inch Toward a Better Future*, Huffington Post, February 18, 2014.
[59] Jessica T. Mathews, *Iran: A Good Deal Now in Danger*, New York Review of Books, February 20, 2014.
[60] *President Hassan Rouhani's First Press Conference: U.S. Led Sanctions Against Iran are Aimed at Exerting Pressure on the Iranian Nation*, Iran Watch, August 6, 2013.
[61] Fredrik Dahl, *Iran signals 'desire' to end nuclear dispute with West*, Reuters, Mon Sep 16, 2013; *Iran wants nuclear dossier closed: Salehi*, Press TV, Mon Sep 16, 2013;
خبرگزاری فارس، صالحی در کنفرانس عمومی آژانس بین‌المللی انرژی اتمی: برای پایان دادن به پرونده هسته‌ای ایران به وین آمده‌ام، دوشنبه 25 شهریور 1392 - 16 سپتامبر 2013.
[62] Rick Gladstone, *Iran's New President Preaches Tolerance in First U.N. Appearance*, New York Times, September 24, 2013.
[63] Fredrik Dahl, *Iran, U.N. nuclear agency to meet again after "constructive" talks*, Reuters, Fri Sep 27, 2013.
[64] Kenneth Katzman, *Iran: U.S. Concerns and Policy Responses* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, November 4, 2013), p. 33-34.
[65] Merle David Kellerhals, *Iran Nuclear Talks Open, Detailed*, A Weekly Newsletter from Public Affairs, American Embassy, Chile, October 18, 2013.
[66] Justyna Pawlak, *Iran, powers to have expert-level nuclear talks in Vienna October 30-31*, Reuters, Fri Oct 25, 2013;
رحمت قاسم بیگلو، روز دوم مذاکرات هسته‌ای ایران در ژنو، *رادیو بین المللی فرانسه*، چهارشنبه 16 اکتبر 2013.
[67] *بي بي سي*، الملف النووي الإيراني: محادثات ثنائية أمريكية إيرانية على هامش محادثات جنيف، 15 أكتوبر تشرين الأول 2013.
[68] *العربية نت*، مقترح إيراني "سري" في صلب مفاوضات جنيف حول نووي طهران، الثلاثاء 11 ذو الحجة 1434هـ - 15 أكتوبر 2013م.
[69] *نور الدين الفريضي*، خطة إيرانية «سرية» على أمل «اختراق» والدول الـ6 متمسكة بوقف التخصيب المرتفع، صحيفة الحياة اللندنية، الثلاثاء 15 أكتوبر تشرين الأول 2013.

[70] *بي بي سي*، اجتماعان "مثمران" بين الوكالة الدولية وإيران في فيينا، 29 أكتوبر تشرين الأول 2013.

[71] Kelsey Davenport, *IAEA and Iran Engaged in "Substantive" Talks*, Arms Control Now: The Blog of the Arms Control Association, October 29, 2013;
شبكه العالم، عراقچی خبرداد: طرح پیشنهادي جدید ایران به آژانس، سه شنبه 7 آبان 1392 - 29 اکتبر 2013.

[72] *صحيفة الوسط البحرينية*، «الوكالة الذرية»: اجتماع «مثمر جداً» مع طهران وجولة جديدة للمباحثات، 30 أكتوبر 2013.

[73] Karen DeYoung and Joby Warrick, *Iranian nuclear talks end without a deal*, Washington Post, Saturday, November 9, 2013.

[74] Times of Israel staff and AP, *Talks between Iran and West end without nuclear deal*, Times of Israel, November 10, 2013.

[75] سعود الزاهد، قرار مفاجئ لوزراء دول 5+1 بحضور مفاوضات إيران في جنيف، *العربية. نت*، الجمعة 5 محرم 1435هـ - 8 نوفمبر 2013م

[76] IAEA, *Iran Sign Joint Statement on Framework for Cooperation*, International Atomic Energy Agency (IAEA), Mon Nov 11, 2013;
خبر گزاری فارس، صالحی: ایران مجوز بازرسی آژانس از کارخانه آب سنگین اراک را صادر کرد، دوشنبه 20 آبان 1392 - 11 نوامبر 2013.

[77] *بي بي سي*، اتفاق بين طهران ووكالة الطاقة الذرية على "خارطة طريق" يتضمن السماح بتفتيش منشآت نووية، 11 نوفمبر تشرين الثاني 2013.

[78] Mark Landler and David E Sanger, *Obama Calls for Patience in Iran Talks*, York Times, Thursday, November 14, 2013.

[79] *صحيفة الوسط البحرينية*، «الوكالة الذرية»: إيران أبطأت بشكل حاد توسيع قدرتها النووية، العدد 4087 - الجمعة 15 نوفمبر 2013م الموافق 11 محرم 1435هـ.

[80] Tehran (FNA), *Rouhani: Nuclear Deal Marks Failure of Enemies' Attempts to Promote Iranophobia*, Farsb News Agency, Sun Nov 24, 2013;
بی بی سی، *واکنش ها به توافق ایران و شش قدرت جهانی*، یکشنبه 24 نوامبر 2013 - 3 آذر 1392.

[81] Kenneth Katzman and Paul K. Kerr, *Interim Agreement on Iran's Nuclear Program* (Washington, D.C.: Congressional Research Service, December 11, 2013), p. 8; Daryl G. Kimball, *Explainer: What Iranand world powers agreed in Geneva*, Al Jazeera America, November 26, 2013.

[82] Monique O'Donoghue, Neal R. Brendel, Daniel J. Gerkin, and Jerome J. Zaucha, *Iran Sanctions Relief: What Does It Mean for Businesses in the Middle East?*, K&L Gates, February 25, 2014.

[83] *سكاي نيوز عربية*، عناصر الاتفاق النووي الإيراني الغربي، الأحد 24 نوفمبر 2013.

[84] Frederick Dahl and Justyna Pawlak, West, Iran activate landmark nuclear deal, *Reuters*, Mon Jan 20, 2014.

[85] هادي طرفي، تفاصيل الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1، *العربية نت*، الأحد 21 محرم 1435هـ - 24 نوفمبر 2013م

[86] *دويتشه فيله*، نتنياهو: الاتفاق النووي مع إيران "خطأ تاريخي"، 24 نوفمبر تشرين الثاني 2013.

[87] عمر نجيب، اتفاق جنيف مع إيران يعيد رسم خارطة التحالفات في المنطقة العربية، *صحيفة العَلم المغربية*، 25 نوفمبر تشرين الثاني 2013.

[88] Mark Landler, *Kerry Defends Nuclear Pact With Iran*, New York Times, November 24, 2013;

دويچه وله، *آمادگی آمریکا برای مذاکره درباره غنی‌سازی محدود در خاک ایران*، چهارشنبه 13 آذر 1392 - 4 دسامبر 2013.

[89] Kenneth Katzman and Paul K. Kerr, op. cit., p. 9.

[90] *مركز الجزيرة للدراسات*، تقدير موقف: النووي الإيراني: أرباح اتفاق جنيف وتكاليفه، الأحد 1 ديسمبر 2013، ص 5.

[91] David Blair, Iran nuclear deal agreed at Geneva talks, *The Daily Telegraph*, November 24, 2013 .

[92] Louis Charbonneau and Parisa Hafezi, Iran, powers extend talks after missing nuclear deal deadline, *Reuters*, July 18, 2014 .

[93] Matthew Lee; George Jahn, Iran nuclear talks to be extended until July, *Associated Press*, November 24, 2014.

[94] Elise Labott; Mariano Castillo and Catherine E. Shoichet, Optimism as Iran nuclear deal framework announced; more work ahead, *CNN*, April 3, 2015.

[95] مهدي محمدي، بيانيه روز سيزدهم! ارزيابي راهبردي- انتقادي توافق لوزان، *ايران هسته اى*، 4 آوريل 2015.

[96] *روسيا اليوم*، أهم بنود اتفاق إطار حل أزمة برنامج إيران النووي، 3 أبريل نيسان 2015.

[97] مناظره زيباكلام و رسايي درباره توافق هسته اي لوزان، *عصر ايران*، 17 فروردين 1394 - 6 آوريل 2015.

[98] حميد رسايى: توافقنامه لوزان سوئيس، كدام خط قرمزها را نقض كرده است؟، *خبرگزارى فارس*، 16 فروردين 1394 - 5 آوريل 2015.

[99] فاطمة الصمادي، ما بعد "لوزان": روحاني وفريقه في مواجهة الداخل الإيراني، *مركز الجزيرة للدراسات*، الخميس 9 أبريل 2015.

[100] Jethro Mullen and Nic Robertson, Landmark deal reached on Iran nuclear program, CNN, July 15, 2015

[101] Saeed Kamali Dehghan, Sanctions against Iran lifted after compliance with nuclear deal, Guardian, Saturday 16 January 2016

[102] Hooshang Amirahmadi and Kayvon Afshari, *Can Rouhani and Obama Make Peace?*, Country –Specific Studies (1), Studies on Iran, Foreign Policy Research Centre (FPRC), New Delhi, April 2013, pp. 75-76.

[103] *دويتشه فيله*، الاتفاق النووي - تقارب أميركي إيراني على حساب السعودية؟، 17 يناير 2016.

[104] نبيل برغال، شرطي الخليج .. إعادة توظيف، *نون بوست*، 13 يونيو 2015.

[105] Gareth Porter, Will Iran nuclear deal change US's Middle East politics?, *Middle East Eye*, Sunday 17 January 2016.

[106] Thomas E. Ricks, The Middle East after the U.S.-Iran nuclear deal: A look back from next year, *Foreign Policy*, July 13 , 2015

[107] محمد المذحجي، إيران تتجه غرباً وأمريكا تفتح أبواب المنطقة واسعة لها، *القدس العربي*، 19 يوليو 2015؛

Sebastien Peyrouse, "Iran's Growing Role in Central Asia? Geopolitical, Economic and Political Profit and Loss Account," *Al Jazeera*, April 6, 2014.